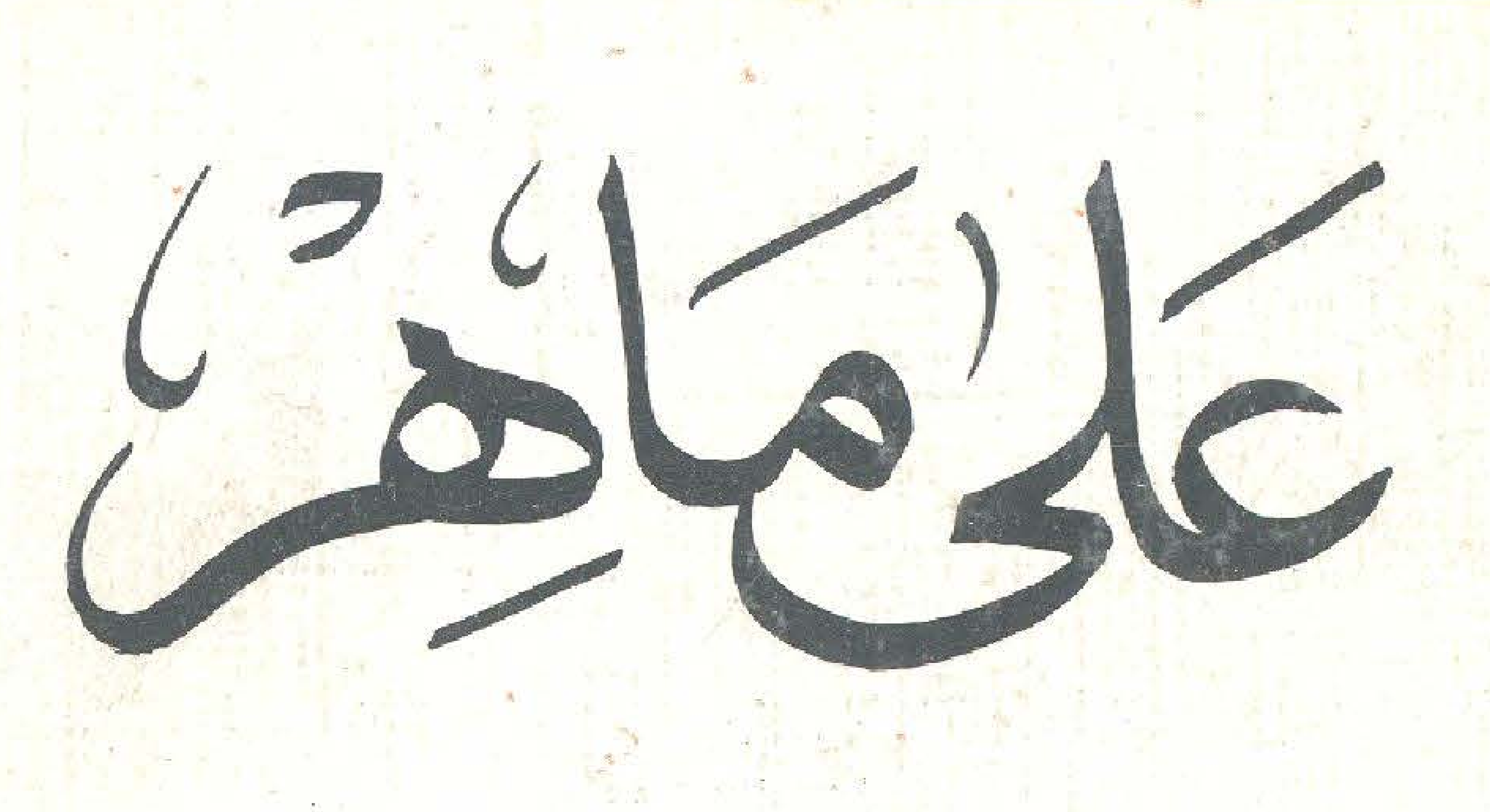
تاريخ المصريين

٢



رشوان محمود جاب الله



على ماهر

رشوان محمود جاب الله
مدرس مساعد بكلية الآداب - جامعة الزقازيق



١٩٨٧

الاخراج الفني : محمد قطب

الغلاف : إسام سعيد

تقديم

هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى تصدر من هيئة الكتاب عن «تاريخ المصريين» ، وهو عن على ماهر • ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية المصرية ذات النزعة الأوتوقراطية ، التى تركت بصماتها فى الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو ، كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى • وقد لعب دورا خطيرا بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، حين استطاع بمقدرته الفذة ، التى وضعها فى خدمة القصر الملكى ، نقل ذلك الجزء من السلطة الذى تخلت عنه انجلترا بالمعاهدة ، من يد الشعب الى يد القصر ، وأشعل بذلك حدة الصراع بين الوفد والعرش ، مما مهد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ • ثم عاد فلعب دورا لايقل خطورة بعد قيام ثورة يوليو ، حين اختارته الثورة رئيسا للوزراء ، كجسر تنتقل منه الى الحكم الدكتاتورى ، واستطاع اقناع فاروق بالتنازل

عن العرش ، فساعد بذلك على سقوط الملك الذى رفعه فوق الشعب وساعده على بسط أوتوقراطيته لمدة خمسة عشر عاما .

ومما لاشك فيه أن تقديم مثل هذه الشخصية السياسية البارزة فى دراسة تاريخية الى القارىء - لأول مرة - هو أمر مفيد للغاية فى فهم العهد السابق على ثورة يوليو ، وفى استيعاب فكره وشخصياته التاريخية والطبقة الحاكمة التى كانت تتربع على قمة المجتمع .

والأستاذ رشوان جاب الله هو خير من يكتب عن هذه الشخصية ، اذ كانت موضوع دراسته للماجستير التى حصل عليها من كلية الآداب جامعة عين شمس ، وقد عايشها سنين طويلة ، واستطاع متابعة نشاطها السياسى .

وفى هذا الكتاب فان الأستاذ رشوان جاب الله قد تتبع حياة على ماهر منذ نشأته حتى حصوله على شهادة الحقوق وعمله بالمحاماة وتعيينه قاضيا ، وتدرجه الوظيفى . كما تحدث عن التحامه بالعمل الوطنى فى ثورة ١٩١٩ وتعيينه ناظرا لمدرسة الحقوق ، ثم

وكيلا لوزارة المعارف ، فوزيـرا للمعارف في مارس ١٩٢٥ ٠

وقد عالج الأستاذ رشوان في الفصل الثاني دور على ماهر في ثورة ١٩١٩ واضراب الموظفين ، وانضمامه الى الوفد ، ودوره في مباحثات سعد ــ ملنر ، وموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ، وتعيينه عضوا في لجنة الدستور ٠

أما الفصل الثالث فعالج فيه الأستاذ رشوان موقف على ماهر من الحياة الحزبية ، فتناول تعيينه وكيلا لحزب الاتحاد الموالى للقصر بالتحليل ، ونشاطه في الحزب ، ثم إستقالته منه ٠ ثم تأليفه فيما بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٥٢ «جبهة مصر» ٠

وفى الفصل الرابع تنـاول المؤلف على ماهر في الحياة النيابية ، من خلال عضويته في مجلس الشيوخ ، ومواقفه تجاه الدستور ، واعتداؤه عليه وعلى البرلمان، واعتقاله في ابريل سنة ١٩٤٢ ٠

وفى الفصل الخامس تناول المؤلف على ماهر كرئيس للديوان الملكي في الفترتين اللتين تولى فيهما هـذا المنصب في ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ٠ وفى الفصـل السادس تناوله في السلطة كوزير ورئيس للوزراء ، كما تناول سياساته واصلاحاته ٠

أما فى الفصل السابع فقد تناول المؤلف على ماهر وثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأوضح دوره كرئيس للوزراء ، ثم دوره كرئيس للجنة مشروع الدستور (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) ـ حتى توفى فى أغسطس ١٩٦٠ ٠

ومن هذا العرض يتضح أن الأستاذ رشوان جاب الله قد تناول شخصية على ماهر السياسية من جوانبها المتعددة ، وألقى عليها من الضوء مايكفى لابراز تأثيره فى الحياةالسياسية قبل الثورة ، بايجابياته وسلبياته حتى وفاته ٠ ومع أننا نختلف معه فى بعض ماأورده ، مما هو مسئول عنه علميا ، الا أنه جهد علمى طيب نرجو أن يفيد منه المختصون وغير المختصين ٠

د٠ عبد العظيم رمضان

مقدمة

اشترك على ماهر فى الكثير من الأحداث الكبرى التى مرت بمصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، فما ان تخرج فى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ حتى بادر بالعمل بالمحاماه ، ثم تدرج فى سلك الوظائف الحكومية بين القضاء والنيابة ووظائف التعليم ، وأثبت من خلال هذه المناصب كفاءة عالية نظرا لما تمتع به من ذكاء وحب للمعرفة ودقة الملاحظة .

ومنذ ثورة ١٩١٩ بدأ على ماهر يلعب دورا هاما فى السياسة المصرية فساهم فى هذه الثورة ، وكان له موقف من النشاط الحزبى والنيابى ، وعمل فى الوزارة ورئاسة الديوان الملكى ، وعندما قامت حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ قبل التعاون مع الضباط وقدم خلال هذه المرحلة أجل خدمة لمصر عندما أقنع الملك فاروق بالتنازل عن العرش وبذلك يكون قد نجح فى تجنيب البلاد خطر الحرب الأهلية بين أبنائها ،

وفى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ قدم على ماهر استقالته وانتقلت السلطة الى قيادة الثورة ، وعقب ذلك مارس أعمالا اجتماعية واقتصادية وسياسية ولكنها أقل أهمية من ذى قبل ، وظل وفيا ومخلصا لوطنه عاملا على رفعته حتى آخر رمق فى حياته ٠

ولذلك رأيت تقديم هذا الكتيب للشباب عن «على ماهر» ودوره فى السياسة المصرية الذى يكشف عن جوانب خصبة فى تاريخنا القومى نحن أحوج ماتكون الى الكشف عنه ودراسته والانتفاع به ٠

وعلى الله قصد السبيل

رشوان محمود جاب الله

نشأة على ماهر وحياته الوظيفية

نشأة على ماهر :

في يوم الأربعاء الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ (١٧ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ولد على محمد ماهر — موضوع دراستنا — في ناحية شياخة عفيفى أحمد ، بالعباسية ، في القاهرة ، ومقيد بالدفتر رقم «٩٤٢» بمصلحة الدفترخانة المصرية (دار المحفوظات العمومية حاليا) تحت اسم على بن محمد أفندى ماهر .

ولقد واكبت فترة مولد على ماهر أحداث خطيرة مرت بها مصر ، أبرزها نشوب وتصاعد الثورة العرابية وأعقبها الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ ، ولقد أحدث الاحتلال تغييرات شتى في أوضاع مصر الداخلية من أجل تثبيت أقدامه ، ومن بين الأوضاع التي امتدت اليها يد المحتل بالتغيير نظام التعليم ، فقد لجأ الاحتلال الى اضعاف التعليم الوطني الذى عرفته مصر طيلة عصر

محمد علي واسماعيل ، فألغى نظارة المعارف وأصبحت مصلحة تابعة للأشغال العمومية ، وأغلق العديد من المدارس بحجة ضغط المصروفات للوفاء بديون مصر الخارجية ، وامتدت يد التغيير الى برامج ومناهج التعليم بهدف اضعاف الروح العلمية والقومية فى نفوس الطلاب المصريين والاكتفاء باعداد موظفين للحكومة ، أى آلات تكفى لتسيير عجلة الحكم ٠

وترتب على العراقيل التى وضعتها الادارة البريطانية بالنسبة للتعليم أن أصبح أبناء كبار رجال الدولة والأعيان وحدهم هم الذين كان بوسعهم تلقى التعليم ٠ ولقد قدر لعلى ماهر أن يسلك طريق «التعليم المدنى» فالتحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية ، وعندما أنهى دراسته الابتدائية التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ، وقد نال شهادة البكالوريا (الثانوية) سنة ١٨٩٨ بتفوق وكان ترتيبه الأول على أقرانه ٠

وتجدر الاشارة الى أن على ماهر وهو طالب بالمدرسة الثانوية كان ذا ميول وهوايات متعددة ، فقد عرف عنه بأنه كان محبا للقراءة والبحث والاطلاع فرأس وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية «جمعية الهلال والنجمة» التى

تأسست من أجل تنمية ملكة الخطابة والبحث عند التلاميذ . وغير ذلك نجد أن ماهر كان رئيسا لفريق كرة القدم ، وكان يهوى ركوب الدراجات ويدخل فى مسابقات العدو السريع .

وذكر على ماهر أن الرياضة تترك أثرا نفسيا وجسمانيا بارزا فيمن يمارسها وأوضح هذه الآثار هو : الاقبال على العمل ومواجهة المسئوليات بنشاط وعزم وثقة بالنفس ، وقال أيضا عن أثر الرياضة فى العمل أنه حينما تولى وزارة المعارف (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦) كان يعمل بلا كلل وذكر أن هذه المقاومة كانت ترجع الى أيام ممارسته للرياضة .

وبالاضافة الى ذلك عرف عن على ماهر حب السفر والسياحة وكان ذلك بتشجيع من والده ، ففى عطلة من العطلات الصيفية فى أثناء دراسته الثانوية رحل منفردا الى أوربا ، وتنقل بين ربوع سويسرا ، فدون مشاهداته فى أثناء رحلته ، وطبعها وهو تلميذ ، فخرجت متضمنة ملاحظات دقيقة ومقارنات بين الحياة الاجتماعية فى أوربا ومصر .

وبعد أن نال على ماهر شهادة البكالوريا وأراد أن يلتحق بمدرسة الحقوق (كلية الحقوق) ، وجد أنه

يشترط فيمن يريد أن يلتحق بها أن يكون ملما باللغة الفرنسية ، ولما كانت دراسة على ماهر باللغة الانجليزية ، فانه درس الفرنسية والتحق بعدها بمدرسة الحقوق واستطاع أن يسير جنبا الى جنب مع من درسوا الفرنسية قبله باعوام .

وهكذا استطاع بفضل ما أتيح له من اشراف تربوى سليم وواع (١) ، وما وفرته له أسرته من أسباب الراحة أن يتابع بكل ما وسعه الجهد وسائل التفكير العلمى ، حتى أتم دراسته بمدرسة الحقوق بتفوق ونال الليسانس سنة ١٩٠٣ .

وضعه الاجتماعى :

ينتمى على ماهر الى الطبقة الارستقراطية التى كانت تتكون من كبار موظفى الدولة .. وعندما تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٣ بادر الى العمل بالمحاماه

---

(١) عرف عن محمد ماهر انه كان بالرغم من مشاغله الكبرى يعنى عناية شخصية دقيقة بتهذيب أبنائه والاشراف عن كثب على تكوين خلقهم وتدبير معارفهم ، فقد كان حريصا على ادخال جميع أبنائه ـ ومن بينهم على ماهر ـ القسم الداخلى فى المدرسة امعانا فى تعويدهم الدقة والاعتماد على الذات ، فلما أتموا دراستهم الثانوية ـ ولم يكن بالمدارس العالية أقسام داخلية ـ هيأ لهم فى المنزل أسباب ذلك ، فجعل أمر ادارته فى أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها كل أسبوع ، وتكون مهمة صاحب النوبة منهم السهر على نظافة البيت وملحقاته كلها ومراعاة ما يعد للأكل لأصحاب الدار والخدم أيضا .

وحمل لقب «أفندى» حتى عين قاضيا ، وبعد فترة من تعيينه في القضاء حصل على رتبة «البكوية» من الدرجة الثالثة سنة ١٩١٢ ، ثم «البكوية» من الدرجة الثانية سنة ١٩١٥ ، ثم «البكوية» من الدرجة الأولى سنة ١٩٢٣ على أثر تعيينه ناظرا (عميدا) لمدرسة الحقوق . وفي أعقاب تعيين على ماهر وزيرا للمعارف العمومية سنة ١٩٢٥ حصل على رتبة «الباشوية» ، وفي يوم تأليف وزارته الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ حصل على رتبة «الرياسة» وأصبح يلقب باسم «حضرة صاحب الدولة»، وفي أثناء عمله بالديوان الملكي حصل في ١٠ فبراير ١٩٣٨ على «قلادة فؤاد الأول» وأنعم عليه بلقب «حضرة صاحب المقام الرفيع» .

وأهم تكريم حصل عليه هو منحه «الدكتوراه الشرفية في القانون» ، بمناسبة انعقاد المؤتمر الطبى بمصر سنة ١٩٢٨ . وعلى ماهر يستحق هذه الدرجة لاسهاماته الواضحة في مجال القانون وأبرز دليل على ذلك مؤلفه عن «القانون الدولى العام» عام ١٩٢٤ ، واستكماله خطوات انشاء الجامعة المصرية وتحويلها من جامعة أهلية الى جامعة حكومية اثناء عمله وزيرا للمعارف سنة ١٩٢٥ .

وعن حياة على ماهر العائلية فنجد أنه تزوج حوالى عام ١٩٢٤ من ابنة محمد مجدى باشا الذى شغل منصب شيخ القضاة ، وأنجب منها ابنهما الوحيد «محمد» وعنى بتربيته ، وبعد أن أتم محمد على ماهر دراسته عمل بوزارة الخارجية وتدرج فى وظائفها حتى صار مستشارا .

أما عن علاقة على ماهر بأخوته فكانت علاقة ود ومحبة ، وعلى الرغم من أن خط على ماهر السياسى يختلف عن أخيه أحمد ماهر فان هذه الخلافات السياسية لم يكن لها أثر فى حياتهما العائلية ، فطوال مدة الاختلاف كان الاحترام والتقدير متبادلان بينهما باستمرار ولم تنقطع بينهما الزيارة ولا اللقاء فى الاجتماعات العائلية فكانا ينسيان كل شىء الا شعارهما الذى ورثاه عن والدهما كما يقول على ماهر : «..وهو أن نعيش لمصر ، ونموت لمصر ، وان سقطنا نسقط رجالا » .

وكانت علاقة على ماهر غير ثابتة بأصدقائه وكانت تتغير حسب الظروف وكثيرا ماكانت تجر عليه هذه السياسة عداوة الزملاء والأحزاب ، ونلاحظ أن الخلافات السياسية بين على ماهر وأصدقائه وزملائه فى

العمل لم تترك أثرا بالنسبة له على العلاقات الشخصية التى تربطه بهؤلاء الأصدقاء ٠

وكانت من أهم عـادات على ماهر ، أنه كان يقيم مأدبة غذاء كل يوم أربعاء بمنزله بالجيزة ويجتمع فيها خاصته بدعوة مفتوحة منه تتكرر كل اسبوع وكانت هذه العادة أبرز مافى حياته الاجتماعية ، وكانت المائدة تضم لفيفا من أصدقاء على ماهر وبعض الصحفيين وبعض أساتذة الجامعة ٠ وكان على كل واحد من المدعوين أن يطرح للبحث احدى مسائل الأسبوع ويبدى فيها رأيه ثم يتعرض لها رفعة على ماهر بالتعليق وبعد ذلك يسأل المدعوين ، وكان على ماهر يحرص على أن يعرض أحد المدعوين لكتاب عـربى وآخـر أجنبى ، وكان يحث ضيوفه على الاطلاع على المراجع الأجنبية ودعوة الشباب الى الاهتمام بهـا لملاحقة التطور الفكرى والاتصـال بالعالم ٠

وكان على ماهر حريصا على أن يقضى عطلة نهاية الأسـبوع فى عزبته «القصر الأخضر» بين الفـلاحين وكثيرا ما كان يقيم الولائم لأهل العزبة والبلاد المجاورة لها ، حيث كان يقوم بنفسه ومعه بعض المسئولين بخدمة الفلاحين فى هذه المناسبات ٠

أما أهم صفات علي ماهر، فقد أجمعت المصادر على أنه اتصف بالذكاء والدهاء السياسي والمرونة، والطابع العسكري في حسم الأمور . وكان عصبي المزاج، سريع الغضب، ومن صفاته أيضـا أنه كان متحليا بالأدب الاجتماعي وكثرة النشاط .

تدرج علي ماهر الوظيفي حتى عام ١٩٢٥ :

عندما تخرج علي ماهر في مدرسة الحقوق بادر الى العمل بالمحاماه أمام المحاكم الأهلية والمختلطة، وكانت المحاماه أمام القضاء المختلط حكرا على الأجانب نظرا لأن اجراءات التقـاضي كانت تتم باللغـات الأجنبية، ولكفاءة علي ماهر شق طريقه في المحاماه بنجاح واضح ومن عوامل نجاحه في هذه المهنة تكوينه الطبقي حيث نشأ في أسرة لها صلات قوية بكثير من رجال الدولة في مصر ومهدله ذلك طريق التعرف على كثير من مشاهير رجال المحاماه مما جعل هؤلاء بدورهم يقدمون العون والمساعدة لشاب له المواصفات التي تؤهله لاقتحام هذا الميدان والنجاح فيه .

وامتاز علي ماهر في المحاماه امتيازا جعل نظارة الحقانية (وزارة العدل) تختاره للقضـاء بعد ثلاث

سنوات من عمله بالمحاماه ، فعين قاضيا بمحكمة مصر الأهلية فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وظل يعمل قاضيا حتى ٩ يناير ١٩١٢ ٠ وكان من مميزات على ماهر أثنـاء السنوات الخمس التى تولى فيها القضـاء أنه لم يتقيد بحرفية القانون بل ينظر الى القضايا التى يفصل فيها نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة ٠

رقى على ماهر فى ١٠ يناير سنة ١٩١٢ الى درجة وكيل النائب العمومى وظل يشـغل هذا المنصب حتى ٣٠ مايو ١٩١٤ ، ومن المواقف المشرفة التى وقفهـا خلال عمله فى هذه الفترة تحقيقه مع محمد فريد ورفضه اصـدار أمر بالقبض عليه ، حيث كان فريد قـد ألقى خطبة فى المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى ٢٢ مارس ١٩١٢ ٠ ولم يرض الحكومة هذا الموقف وقررت نقـل التحقيق من يده وعهدت به الى على توفيق رئيس نيابة مصر ، وكان الغرض من هذا التدخل أن يتم القبض على فريد بسرعة ولكن فشلت خطة الحكومة حيث هاجر محمد فريد من مصر ووصـل الآسـتانة فى ٣١ مارس ١٩١٢ ٠

ونقل على مـاهر وكيل النائب العمومى الى ناظر (مدير) ادارة المجالس الحسبية فى أول يونيه ١٩١٤ ،

وظل يشغل هذه الوظيفة حتى ١٨ يونيه ١٩١٩ . وصدر في ١٩ يونيه مرسوم بتعيين على ماهر وكيلا لمحكمة أسيوط الأهلية بمرتب شهرى قدره سبعون جنيها . وقد كان هذا التعيين بمثابة ابعاد لعلى ماهر عن الاستمرار في المشاركة في ثورة ١٩١٩ وذلك بتعيينه في منطقة نائية بعيدة عن بؤرة الأحداث . وأدرك على ماهر هدف الحكومة من هذا النقل فرفضه ولذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على ماهر من وظيفته . وأرجح أن هذا النقل قد تم لوقف نشاط ماهر السياسى ، فلما لم تفلح خطة الحكومة في الزامه بالعمل قررت فصله بعد أن فضل خدمة وطنه في هذه الفترة الحرجة من تاريخه وضحى برداء القضاء والمرتب المرتفع من أجل القضية المصرية .

وعقب انتهاء أعمال لجنة الدستور تم تعيين على ماهر « ناظرا لمدرسة الحقوق » بمقتضى القرار الوزارى رقم « ٣٦٢ » في ٢٩ آبريل ١٩٢٣ ، وعرف عن على ماهر آثناء عمله بمدرسة الحقوق الكفاءة في العمل . ولقد اختار تدريس مادة « القانون الدولى العام » وفي هذه الفترة الف اول كتاب باللغة العربية

فى مادة القانون الدولى العام (١) ٠

وظل على ماهر فى منصب ناظر مدرسة الحقوق الى أن شكلت وزارة أحمد زيور الأولى فعين وكيلا لوزارة المعارف فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، ودام عمله هذا ثلاثة أشهر تقريبا حلت بعدها الانتخابات العامة فطلب منه عبد الخالق ثروت أن يقتحم معركتها فدخلها وفاز بالنيابة عن دائرة الوايلى ، ثم عين وكيلا لحزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ ، فوزيرا للمعارف العمومية فى ١٣ مارس ١٩٢٥ ٠

---

(١) على ماهر : القانون الدولى العام ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ٢٣ ـ ١٩٢٤ ٠

الفصل الثانى

على ماهر وثورة ١٩١٩

قبيل اندلاع ثورة ١٩١٩ وبينما كانت عناصر الثورة تتجمع والزعامات الرئيسية تضع مخططاتها للمطالبة بتحقيق استقلال الوطن ، نجد أنه فى نفس الوقت كانت هناك مجموعات أخرى من بعض ذوى الكفاءة والمقدرة وممن يتصفون بالديناميكية الثورية يبحثون عن زعيم لقيادتهم لتحقيق الأمانى الوطنية ومن بين هؤلاء الرجال على ماهر ومصطفى النحاس وغيرهما ، وكانوا يعقدون الاجتماعات لبحث مستقبل القضية المصرية ، وفى أحد هذه الاجتماعات عرض مصطفى النحاس فكرة ضم مجموعة من الوطنيين اليهم للعمل على نشر الدعاية للقضية المصرية فى أوربا وآمريكا على هدى من مبادىء الرئيس الأمريكى ويلسون .

وراقت الفكرة لجميع زملاء مصطفى النحاس فتناولوها بالبحث والدراسة وانتهوا الى أنهم جنود

مجهولون لايسمع عنهم الشعب شيئا ، وقرروا لنجاح هذه الخطة أن تتقدمهم أسماء ذات شهرة بهدف نجاح هذه الفكرة ووقع اختيارهم على سعد زغلول ليكون قائدا وزعيما لهذه الجماعة وأخبرهم علي ماهر أنه يعرف عبد العزيز فهمي ، وربما تمكن من اقناعه بمخاطبة سعد زغلول بهذه الأفكار وقيادته لتلك الحركة ·

وبالفعل ذهب علي ماهر ومصطفى النحاس لزيارة عبد العزيز فهمي أكثر من مرة وحول هذه الزيارات ذكر مصطفى النحاس : « ···· وزار علي ماهر عبد العزيز فهمي بك ، ثم قمت أنا (مصطفى النحاس) بزيارته وتتابعت الزيارات وذات مساء مال علينا عبد العزيز فهمي بك وقال بصوت خافت ، اسمعا ··· لقد فكرنا فيما فكرتم فيه أنتم ونفذنا الفكرة ··· هذا الأمر سر لكما وأود ألا يعلم به أحد ··· اني وسعد باشا وعلى شعراوى باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك نواصل الاجتماع والبحث في تأليف وفد يسافر الى أوربا لبسط قضية مصر أمام ساستها ·· هذا سر بيني وبينكما فاكتماه في أعماق قلبيكما والزما وصحبكما كل هدوء الآن ، ولا تكثرا من التردد علينا لئلا تلتفت أنظار السلطة الينا فتحوم

الشكوك حولنا ... (١) »

وبهذه الاتصالات بدأت وقائع مشاركة على ماهر في أحداث ثورة ١٩١٩ .

على ماهر واضراب الموظفين :

لم يكن للموظفين عمل يذكر في بداية الثورة ، وقد فكر بعض صغار الموظفين في الاضراب مشاركة للأمة في حركتها العامة ولكنهم أخفقوا في مسعاهم اذ عارضت غالبية الموظفين وخاصة كبارهم خشية عواقبه ، وكل مافعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه رفعوها الى السلطان . ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون التى ألقاها أمام مجلس اللوردات في ٢٤ مارس عام ١٩١٩ وقد أثنى على الموظفين ورجال الجيش المصرى ورجال البوليس ، وذكر ان سلوكهم أثناء الثورة وعدم اشتراكهم فيها دليل على صداقتهم للانجليز وعدم رضائهم على الثائرين . ولقد استاء الموظفون عامة من هذه الخطبة ، اذ جعلتهم في مركز حرج أمام الرأى العام ، لما احتوته من اتهامهم بالانحياز الى صف الاحتلال والحماية والتنكر للحركة الوطنية فكتب الموظفون عرائض احتجاج على الخطبة والحالة القائمة في مصر

(١) صلاح الشاهد : ذكرياتى في عهدين ، ص ٢٤ ــ ٢٥ .

وقعهـا الموظفون فى مختلف الوزارات ورفعوهـا الى السلطان وقدموا صورا منها الى معتمدى الدول فى مصر .

وأعلن الموظفون عزمهم على الاضراب اظهارا لشعورهم الوطني وتضامنهم مع الأمة ، وكان تنظيم هذا الاضراب راجعا الى الطريقة العملية التى دبرت بها حركتهم فى مكتب على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية بالذات . فقد اجتمع النواب عن الموظفين فيه وطرحت عليهم مسألة الاضراب فرأى بعضهم أن يستمر الاضراب الى مالا نهاية ، ورأى فريق آخر أن يستمر الاضراب لمدة طويلة ، ورأى جانب آخر أن يظل الاضراب ثلاثة أيام فقط . وكان أتجاه على ماهر هو الأخذ بأقل مدة ممكنة للاضراب ، وأقنع رفاقه بأضعف التيارات للأجماع من ناحية ، واقتناعا من ناحية أخرى بأن الموظفين اذا سهل خروجهم من دور الحكومة فان عودتهم اليها ستكون من أصعب الأمور ، وقرر أن يبدأ الاضراب بعد صرف المرتبات حتى يكون تحمل النفقات ميسورا .

وكان يطلب من على ماهر أن يعقد لجنة مندوبى الموظفين خارج ديوان وزارة الحقانية ــ حيث يوجد مكتبه ــ ولكنه كان يرفض هذا الطلب اذ اعتبر نفسه ورفاقه

مطالبين بحقوق وطنية فى هذه الفترة التاريخية من حياة الأمة المصرية ،ولا يوجد أدنى تعارض بين المطالبة بهذه الحقوق وقيام الموظفين بواجباتهم العامة ٠

وقد بدأ الاضراب الأول للموظفين لمدة ثلاثة أيام تنتهى فى ٥ أبريل عام ١٩١٩ ، وكان الظن أن ينتهى الاضراب على آثر الافراج عن سعد زغلول ورفاقه فى ٦ أبريل وما أعقب ذلك من تشكيل وزارة حسين رشدى الرابعة ، ولكن روح الاضراب تجددت لدى الموظفين بعد تاليف الوزارة ، وآلفوا اللجنة التى سميت « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصـالحها » وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، وكان على ماهر آحد هؤلاء الأعضاء المنتخبين ، وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة تنظيم شئون الموظفين ووضع الخطط السليمة لنجاح الاضراب ٠

كانت باكورة آعمال هذه اللجنة آن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سـنة ١٩١٩ وقررت اضراب الموظفين عن العمل ابتداء من ١٢ أبريل الا اذا أجيبت المطالب الآتية :

١ ــ تصرح الحكومـة بصـفة رسـمية بصـحة توكيل سعد زغلول باشا عن الأمة فى مطالبها آمام مؤتمر السلام ٠

٢ ـ تصرح الحكومة بصفة رسمية أيضا أن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عنها معلق البت فيها على قرار مؤتمر السلام ٠

٣ ـ رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحة من الشوارع بجميع المدن والبنادر والقرى وتفويض الأمن والنظام الى البوليس المصرى ٠

ورفعت اللجنة هذا القرار الى حسين رشدى رئيس الوزراء وفي أعقاب ذلك دارت مباحثات طويلة بين الوزراء ووضعوا نص تصريح يحقق بعض مطالب الموظفين ، ولكن الجانب البريطانى رفض هذا التصريح ولم يوافق على نشره ٠ وكان هذا الاضراب يشكل شبحا مخيفا للسلطات البريطانية ، كما كان للاضراب أثره على خطورة انتقال جهاز الدولة من سيطرة السلطات البريطانية الى معسكر الثورة واصابة جهاز الدولة الادارى بالشلل التام وماسيترتب على ذلك من تعطيل دفة العمل الحكومى ووقف مصالح الأجانب والمصريين وأثر ذلك في ازدياد اشتعال نيران الثورة ٠

وفى ١٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، استدعى رئيس الوزراء على ماهر باعتباره المحرك الأول لاضراب

الموظفين ، وألح عليه في دعوة الموظفين للعودة ، وأوضح له أنه منع الانجليز من اتخاذ وسائل عنيفة ضد الموظفين ٠

وفى ١٧ أبريل ، استقبل للمرة الثانية على ماهر ودار بينهما نقاش حول مسألة اضراب الموظفين ، فقد أخبره حسين رشدى : «أن ثمة خطرا شديدا يهدد الموظفين اذا هم أصروا على موقفهم ٠ فأجابه على ماهر بك : وما الذى انتهى اليه قراركم فى المسألة العامة التى وردت فى مطالب الموظفين» ؟

فأجابه رشدى : لم أستطع عمل شيء فى هذا ، فرد عليه على ماهر يقوله :

اذن فأنت لم تدعن الا لتهددنا ؟ اعلم أن هذا غير مجد شيئا ٠٠٠ (١) » .

ونتيجة لعدم نجاح حسين رشدى فى اقناع على ماهر بالتأثير على زملائه أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار بعودة الموظفين الى العمل ، واتساع نطاق الاضراب ابتداء من يوم ١٦ أبريل قدم حسين رشدى استقالة الوزارة الى السلطان فى ٢١ أبريل ٠

---

(١) يوسف نحاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٥ ٠

وفى أعقاب تقديم حسين رشدى استقالته ، اجتمع عشرة أعضاء من لجنة الموظفين بصفة عاجلة فى منتصف الليل ـ وكان على ماهر أحد هؤلاء العشرة ـ وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ، وذكروا أن استقالة الوزارة تعد ترضية لهم ، ولكن الحقيقة أنهم علموا بالانذار الذى أعده اللنبى للموظفين بالعودة الى العمل والا سيتعرضوا للجزاء الرادع الذى يصل الى درجة الفصل من سجلات الحكومة فبادر هؤلاء الأعضاء العشرة الى الاجتماع واتخذوا القرار السابق بعودة الموظفين حتى لا يقال أنهم رضخوا لانذار اللنبى . وقد نشر منشور اللنبى الى الموظفين ومنشور لجنة العشرة فى ٢٢ أبريل ، وقد بدأ الموظفون فى العودة الى العمل ابتداء من ٢٣ أبريل سنة ١٩١٩ . وأعتقد أن هذه العودة ترجع الى انذار اللنبى ولم يكن قرار لجنة العشرة الا حفاظا على ماء الوجه لأعضاء لجنة موظفى الحكومة .

انضمام على ماهر الى الوفد :

قرر الوفد المصرى ضم على ماهر الى أعضائه فى ٧ نوفمبر ١٩١٩ ، نظرا لكفاءته وهمته فى خدمة القضية المصرية وقد ظهر ذلك بشكل واضح في تنظيم اضراب الموظفين .

ولم يمض أكثر من أسبوعين على ضم على ماهر حتى القت السلطة البريطانية القبض عليه نظـرا لنشاطه السياسى ومقاومته للحماية ، فالحكومة البريطانية منذ نشوب ثورة ١٩١٩ وهى تسعى الى احباط الحـركة الوطنيـة ، ومن ذلك أرسـلت اللنبى الى مصر لتحقيق غايتين : الغاية الأولى اخماد الثورة بالطرق التى يراها ضرورية لذلك ، والثانية ادارة البـلاد بمـا تتطلبه استمرار الحماية على مصر ، وفى الوقت نفسه أخـذت الحكومة البريطانية تهيىء للحماية الاطـار القـانونى الشرعى الذى كانت تفتقر اليه ، وهذا الاطار القانونى لم يكن من المستطاع توفيره للحماية الا بوسيلتين همـا الحصول على الاعتراف الدولى بهذه الحماية ، والثانية على اعتراف الشعب المصرى نفسه بهـا ، ولقـد كانت وسيلة الحكومة البريطانية لتحقيق الغرض الأول هـو الضغط على الدول الصديقة وغير الصديقة فى باريس للحصول على اعترافها بالحماية على مصر ، أما الوسيلة الأخرى لتحقيق الغرض الثانى فهى ارسال لجنة الى مصر لهذا الغرض تحت اسم لجنة التحقيق (لجنة ملنر) .

وازاء الرفض المصرى لتاليف لجنـة ملنر وقيـام مظاهرات الاحتجاج فى مصر والاسكندرية ، وافاضة

الصحف في نشر الرسائل متضمنة الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها ، أصدر اللنبى بيانا من دار الحماية فى ١٤ نوفمبر ١٩١٩ أعلن فيـه قرب قدوم لجنـة ملنر التى سيكون من مهامها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ·

وقد رد على مـاهر على هذا البيـان بكلمات قوية نشرت فى الجرائد على هيئة بيان صادر من لجنة الوفد المركزية بالقـاهرة فى ١٦ نوفمـبر وتضمن رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال التام ومن أجل ذلك ألقت السلطة البريطانية القبض على محمود سليمان رئيس لجنة الوفـد المركزية ونائبه ابراهيم سـعيد ونقلا الى منزليهما بالريف ، بينمـا اعتقلت على مـاهر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ فى قشلاق قصر النيل ·

وما أن أفرج عن على ماهر فى ٣يناير سنة ١٩٢٠، حتى أوفدته لجنة الوفد المركزية مبـاشرة الى باريس فى ٩ يناير ، يحمل خطابين الى الوفد المصرى أحدهما من حسـين رشـدى وعـدلى يكن وعبد الخـالق ثروت ويتضمن المحادثات التى دارت بين هؤلاء الوزراء الثلاثة وملنر · أما الخطاب الثانى ، فقد كان من لجنـة الوفد المركزية وصفت فيه الحالة العامة فى البلاد وتناولت

فيه أيضا تصريح لجنة ملنر ورفض المفاوضة معها واحالة هذا الأمر الى الوفد اذا لم ير فى ذلك تعارضا بين الاستقلال التام والمصالح البريطانية . وكانت مهمة على ماهر الثانية هى السعى لتصفية جو الخلاف الذى نشأ بين أعضاء الوفد بباريس ، ووصل على ماهر الى باريس فى ١٤ ينساير سنة ١٩٢٠ وقابل سعد زغلول وسلمه الخطابين وتحدث معه عن وحدة الأمة ووقوفها خلف الوفد . ونجح ماهر فى تصفية الخلافات بين أعضاء الوفد،وعادت المياه الى مجاريها بين الأعضاء وعادت الجلسات الى مجراها الطبيعى وتبادل الزملاء الزيارات الودية .

على ماهر ومباحثات سعد ـ ملنر :

لم يكن دور على ماهر مقتصرا فقط على اصلاح ذات البين بين أعضاء الوفد ، بل ساهم فى المباحثات التى دارت بين الوفد ولجنة ملنر ، فبعد أن انتهت معركة المقاطعة بقبول الوفد ولجنة ملنر للتفاوض للوصول الى اتفاق يحقق كلا من استقلال مصر وصيانة مصالح بريطانيا ، أرسل اللورد ملنر المستر «هرست» فى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ الى باريس لدعوة الوفد لهذه المباحثات بين الوفد ولجنة ملنر فى لندن ، وقد أراد

سعد زغلول أن يرجع الى الأمة لاستشارتها فى أمر السفر الى لندن فاقترح على ماهر لتحقيق ذلك أن يطلب من أحمد شوقى بك ـ الشاعر الوطنى ـ أن يكتب دعاء يتلى فى المساجد والكنائس ليكلل الله جهود الوفد بالنجاح ومباحثاته بلندن • وقد تم الدعاء فكان ذلك بمثابة اذن وتصديق من الأمة على السفر وانحلت بذلك هذه العقدة واتضح معها ألمعية على ماهر وحسن تصرفه •

ورأى الوفد قبل تلبية الدعوة ايفاد ثلاثة من أعضائه وهم : على ماهر وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود ، فسافر عدلى يكن والأعضاء الثلاثة فى ٢٣ مايو ١٩٢٠ الى لندن بغية التأكد من أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بالاستقلال الحقيقى لمصر مع احترام المصالح البريطانية الحقيقية على طريقة لاتمحو ولاتعطل هذا الاستقلال وتجعله حماية مستورة • ثم التأكد كذلك من أن لجنة ملنر تعتبر الوفد نائبا عن الأمة المصرية وليس مجرد شاهد فى قضية تحقيق • ولقد أسفرت المراسلات بين المندوبين الثلاثة وسعد زغلول الى موافقة الأخير وبرفقته بقية الزملاء على السفر الى لندن فى ٥ يونيه ١٩٢٠ • ووصل سعد والأعضاء الباقون

معه فى باريس الى لندن وجرت المباحثات فى لندن يوم ٩ يونيه ، ورأس سعد زغلول الجانب المصرى ، بينما رأس الجانب البريطانى ملنر ٠

وفى جلسة المباحثات التى دارت بين سعد وملنر يوم ٢ يوليـــه ١٩٢٠ اقترح ملنر تأليف لجنـــة فنيـــة مشـــتركة من رجـــال القـــانون من الجـــانبين المصرى والانجليزى لوضع مذكرة وافية عن الامتيازات الأجنبية وحقوق الأجانب وهـــذه الاقتراحات تكون موضـــوع المناقشة والتعديل أو الاقرار ، وقد وافق سعد زغلول على هذا الاقتراح وتألفت اللجنة التشريعية على الوجـــه الآتى :

ــ يمثل الجانب المصرى : على ماهر وعبد العزيز فهمى ومحمد على علوبة ٠

ــ يمثل الجانب البريطانى : هرست ويعاونه اثنان من رجال القانون فى الحكومة البريطانية ٠

وقد أسفرت المباحثات عن مشروع معـــاهدة بين مصر وانجلترا قدمه ملنر الى الوفد فى ١٧ يوليه ١٩٢٠ ورفضه أعضاء الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى ملنر فى ١٩ يوليه وقد رفضته لجنة ملنر أيضا ٠

وقد قامت لجنة ملنر بوضع مشروع جديد ، وقد قدم هـذا المشروع الى الوفد فى ١٠ آغسطس سـنة ١٩٢٠ ، وفى ١٥ أغسطس تبادل أعضاء الوفد الرأى في مسألة الذين يسافرون الى مصر لعرض المشروع على الأمة ، ثم أصدر الوفد القرار الآتى :

١ ــ اختيار على ماهر ولطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى للسفر الى مصر لاستشارة الأمة فى المشروع •

٢ ــ الالتزام بسـياسة الحيـاد التام فى عـرض المشروع •

٣ ــ بيان كل الحقائق كما يعرفها الوفد •

٤ ــ يضم الى الأعضاء الأربعة ويشترك معهم فى مهمتهم مصطفى النحـاس وويصـا واصف والدكتور حافظ عفيفى الموجودون فى مصر •

ولقـد بدأ أعضـاء الوفد المنتدبون مهمتهم فى استطلاع رأى الهيئات والجماعات ، وقد أجمعت الغالبية العظمى على قبول المشروع مع ادخال بعض التحفظات عليه • أما فيما يتعلق بمندوبى الاستشارة الأربعة ومنهم على ماهر فالمصادر تكاد تتفق على تباين نزعتها

على أنهم لم يقفوا عند عـرض المشروع وحسب ، بل ذهبوا الى أبعـد من ذلك فراحوا يحبـذونه للأمـة من ناحية ، ويتوسـعون فى تفسـيراتهم لبعض نصوصه ، وبذلك خرجوا على مهمتهم الأصلية المكلفين بهـا وهى عرض المشروع بطريقة محايدة .

وبعد أن قضى المندوبون أكثر من ثلاثة أسابيع فى فى مصر وأدوا مهمتهم عادوا الى باريس فى أول أكتوبر ١٩٢٠ ، وفى أعقاب ذلك اتصل الوفد بلندن لاتمـام المباحثات وبادر ملنر بدعوة أعضاء الوفد ، وفى لندن بدأت المفاوضات فى ٢٣ أكتوبر ، وقد عقدت الجلسة الثانية والأخيرة من المباحثات فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بين أعضاء الوفد المصرى ولجنة ملنر وفيها ألقى ملنر بيانا أوضـح فيـه أن بحث مسألة الأمـانى الوطنية (التحفظات) يجب أن تؤجل لمرحلة المفاوضات الرسمية المقبلة بين ممثلى الحكومتين وأن هذا رأى أعضاء اللجنة بالاجماع والمهم أن تقوم وزارة ثقـة فى مصر يؤيدها الوفد ، وأعلن انهاء المبـاحثات بين الوفد ولجنته لكى يقدم تقريره الى الحكومة البريطانية .

مما سبق يتبين أن على ماهر بذل غاية جهده منذ لحظة وصوله الى باريس لاحـلال الوئام بين أعضـاء

الوفد ، ولم يتوقف برهة فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، كما ساهم أيضا فى المباحثات التى دارت بين سعد وملنر واستغل وقت فـراغه فى الاطـلاع على الدراسـات القانونية ، وقام بالدعاية للقضية المصرية خير قيام •

على ماهر وموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

صدر تصريح ٢٨ فبراير من جانب انجلترا فقط وفيه اعترفت انجلترا بانتهاء الحماية وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة والغـاء الأحكام العـرفية بمجـرد اصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتحتفظ مع ذلك وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ماهى عليه الى آن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى :

١ ـ الدفاع عن مصر •

٢ ـ حماية الأجانب •

٣ ـ حماية الأقليات •

٤ ـ السـوادن •

وبعد اعلان هذا التصريح حـدث خلاف بين على ماهر وزملائه أعضاء الوفد اذ كان من المرحبين به ومن

أجل ذلك استقال من الوفد فى ١٨ مارس عام ١٩٢٢ ، وقد طلب الكثيرون من على ماهر أن يوضح أسباب استقالته من الوفد فكتب كلمة نشرت بالأخبار أوضح فيها أنه اختلف مع زملائه فى تقدير هذا التصريح وفى رسم الخطة الجديدة التى توصلهم الى تحقيق مطالب الأمة ، فقد كان من رأى على ماهر أن تصريح ٢٨ فبراير هو خطوة فى سبيل الاتفاق مع بريطانيا فهو من الوجهة النظرية القانونية يعترف باستقلال مصر وسيادتها ويلغى حماية عام ١٩١٤ المنصوص عليها فى معاهدة فرساى عام ١٩١٩ ، وقد أعلنت مصر استقلالها وسجلت الدول اعلانها فأصبحت مصر دولة مستقلة وهى بهذه الصفة ستفاوض انجلترا وذلك مما يقوى مركزها ٠ وقد كان عدم صدور مثل هذا التصريح فى سنة ١٩٢٠ سببا فى انقطاع المفاوضة بين الوفد المصرى ولجنة ملنر ، ويرى أيضا أن أهمية التصريح تسمح بمطالبة الحكومة الجديدة باحياء صيغ التصريح وادخالها فى دائرة العمل والتطبيق واستثمار النتائج المترتبة عليها فى جميع فروع الحكومة ومظاهر الحياة المصرية ، فهو ينظر الى ظروف التصريح نظرته الى المواقع الحربية التى يتخلى فيها أحد الجيشين المتحاربين عن مكان فيتحتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان ، ويعتبر هذا

التصريح أول ثمرة لجهود المصرين جميعا وآن اجتناء هذه الثمرة لأكبر مشجع على التريث لحظة واحدة فى مضاعفة جهادها والسير الى الأمـــام بعزيمة صـــادقة حتى بلوغ الغاية الكبرى (الاستقلال التام) وآن الطريق لتحقيق هذه الغاية وعر لم يقطع منها الا المرحلة الأولى والوسيلة الأسمى لبلوغ هذا الهدف هو السعى الى تجديد الوحدة القومية وايجـــاد روح التضـــامن بين الأمة والحكومة ، وبقيام الهيئة النيابية فان ذلك سيؤدى الى تهيئة الظروف لمفاوضـــات مقبلة للعمـــل على وضع حد لهذه التسوية المؤقتة والســـياسة القويمة لتحقيق ذلك هى ســـياسة التفاهم والشورى والاتحاد والتعاون والحرية والعدل والبنـــاء .

ومما لاشك فيه أن مصر لو كانت أقبلت على هذا الدور الجديد من أدوار علاقتها بانجلترا متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب آخذة بدواعى النظـــام ملتزمة جانب الحكمة لأصابت خيرا كثير .

على مـــاهر عضوا بلجنة الدســـتور (ابريل ـ أكتوبر ١٩٢٢) :

كان طبيعيا بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر اســـتقلالا مشروطـــا أن تعمل الحكومة على

ارساء النظام السياسي على أسس ديمقراطية سليمة وتحقيقا لذلك دعت الجماعات السياسية للمساهمة معها في وضع دستور للبلاد ، بيد أن الوفد والحزب الوطني طلبا أن تتولى هذه المهمة جمعية وطنية منتخبة من الشعب وليس لجنة حكومية ، فلما امتنعت الحكومة عن تحقيق هذه الرغبة رفضا الاشتراك في هذه المهمة عن طريق لجنة حكومية ٠

وازاء ذلك ألفت وزارة عبد الخالق ثروت في ٣ أبريل لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب من ثلاثين عضوا يرأسها حسين رشدي وينوب عنه أحمد حشمت ، وقد جمعت اللجنة صفوة من رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان ، وكان علي ماهر أحد هؤلاء الأعضاء المعينين ٠

عقدت اللجنة جلساتها فيما بين ١١ أبريل و٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ فاستمر بذلك عملها ستة أشهر متوالية، ومن خلال الاطلاع على محاضر جلسات لجنة الدستور وجدت أن علي ماهر كان حريصا على حضور جميع الجلسات التي عقدت وكان له باع طويل في المناقشات التي دارت في اللجنة ٠ وفي الجلسة الثانية للجنة الدستور (١٣ أبريل ١٩٢٢) وافقت الهيئة على

اقتراح لحسين رشدى بانتخاب لجنة فرعية من بين أعضاء لجنة الدستور لوضع المبادىء الدستورية العامة وعرضها على اللجنة العامة لكى يؤخذ بها فى الدستور وقانون الانتخاب • وحصل على ماهر على ٢٥ صوتا وأصبح أحد أعضاء هذه اللجنة التى تكونت من ثمانية عشر عضوا • وقد عقدت هذه اللجنة ثماني عشرة جلسة من ١٩ أبريل الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ حصلت فى أثنائها المناقشات فى المبادىء وأسفرت عن مائة وعشرين قرارا خاصا بالقواعد العامة •

ولقد وضح من مناقشات لجنة المبادىء العامة (لجنة الثمانية عشر) واللجنة العامة وجود ثلاثة اتجاهات واضحة المعالم بين الأعضاء، الاتجاه الأول «أوتوقراطى» ومثله أنصار الملك فؤاد وهم حريصون على أن يملك الملك ويحكم فى نفس الوقت • والاتجاه الثانى «جماعة الملكيين المعتدلين» ومثله أنصار الحكومة ومع اتجاه أفكارهم الى أن الأمة مصدر السلطان الا أن أفكارهم لم تكن على نمط واحد وكانت على درجات متفاوتة حسب الموضوعات المطروحة للمناقشة • والاتجاه الثالث تمثل فى «جماعة الملكية الدستورية» وهذا الفريق حريص على الدفاع عن سلطة الأمة

وسيادتها والأخـذ بمبدأ المسئولية الوزارية وضرورة الفصل بين السلطات ، ومثله في اللجنة عدد قليل كان في مقدمتهم على ماهر وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبه وعلى المنزلاوى • وكانت نظـرية على ماهر أن اطلاق اليد خير مدرب على تحمل المسئوليات ، ولذا نجد أنه كان من أنصار آن ينص في الدستور على مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة في البـلاد مسـتمدة من الأمة ولم يسع لابعاد الملك عن السلطة التشريعية ولكن فى نفس الوقت تبنى المبدأ الانجليزى الذى يلزم الملك بالتصديق على مايقرره المجلسان •••

وفى جلسة ٢٨ اغسطس ١٩٢٢ ، تقرر تشـكيل لجنتين ، لجنة لتحرير الدستور من آربعة آعضاء ، ولجنة لوضع قانون الانتخاب من سـتة آعضـاء على آن تكون الرياسـة فى اللجنتين لحسين رشـدى ، وتـم انتخاب عبد العـزيز فهمي وعبد الحميـد بدوى وتوفيق دوس ومحمود آبو النصر للجنة التحـرير ، بينما انتخب على ماهـر وعلى المنزلاوى ومحمد على وحسن عبد الرازق وتوفيق رفعت وابراهيم الهلباوى للجنـة الانتخاب • وتأكيدا من على ماهر للمحافظة على سلطة الأمة طالب آن يتم الانتخاب على درجة واحدة لأن الأصل آن الانسان

يستعمل حقه بنفسه واذا كان هناك ضرورة لوضع بعض الشروط في الناخب فلا بأس من عمل ذلك أسوة بانجلترا .... "

ولقد دعا الملك فؤاد على ماهر ثلاث مرات أثناء اجتماعات لجنة الدستور وطلب اليه تغيير رأيه في بعض الأمور التي كانت تعالج فرفض وكانت نظرية الملك أن الاقلال من المنح أول الأمر ، ثم اضطراد الزيادة خير من الاكثار ، ثم الاضطرار الى الانقاص .

لقد بذل على ماهر مجهودا كبيرا في لجنة الدستور ، فسعى الى قيام نظام الحكم في مصر على اساس الملكية الدستورية واثبت انه ذو فكر متطور يقف بجانب الشعب حينما يطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية ، ويدعم أقواله بأدلة دامغة دلت على سعة اطلاعه وعمق تفكيره ، ولكنه كان مثل كثير من أعضاء اللجنة الذين أسرفوا في النقل عن الدساتير الأوربية التي ثبتت صلاحيتها في البلدان التي طبقت بها ونسوا أن الدساتير انما توضع للوفاء بحاجيات بلد ما في وقت ما ، ولايشترط أن مايتم تطبيقه في بلد آخر يصلح لمصر ، فلكل مجتمع ظروفه الثقافية والاجتماعية التي تختلف عن المجتمع الآخر .

الفصل الثالث

موقف على ماهر من الحياة الحزبية

استطاع سعد زغلول أن يجمع المصريين تحت زعامته خلال ثورة ١٩١٩ ، حيث رأى الشعب فيه صورة الزعيم الذى يبحث عنه ، وأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية • ولكن كان من الصعب عليه أن يستمر فى قيادة كل الفئات التى تصدت للعمل السياسى ، فكان تكوين الأحزاب بعد هبوط تيار الثورة أمرا طبيعيا ، وأخذت تظهر تكتلات سياسية هى امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف فى التفاصيل نظرا لتطور البلاد خلال الحرب العالمية الأولى ، وعلى ماهر باعتباره أحد السياسيين البارزين خلال هذه الحقبة ، كان له نشاط وموقف من الحياة الحزبية المصرية •

على ماهر وكيلا لحزب الاتحاد :

تألف حزب الاتحاد فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد انضم الى الحزب فئة من الوصوليين أرادوا الافادة من

صلة الحزب بالسراى لينالوا مايبتغون من النفوذ وكراسى الوزارة ، كما انضم اليه عـدد من كبـار الضـباط المتقاعدين وعدد آخر استقال من حزب الوفد مثل محمد سعيد ، وهذه الاستقالات لم تكن لايمان بعقيدة حزب الاتحاد ، بل كان دافعها المصالح النفعية من وراء حزب القصر . كما انضم الى حزب الاتحاد على ماهر وصـار وكيـلا له بمقتضى جلسة مجلس الادارة فى ٣ مارس ١٩٢٥ ، وتم اختياره عضوا باللجنة التنفيذية للحزب بجلسة الجمعية العمومية للحزب فى ٢٧ مارس سـنة ١٩٢٥ .

ان انضمام على ماهر الى حزب الاتحاد يعد من الأمور الملفتة للنظر ، فمنذ شبابه كان من المؤمنين بمبادىء الحزب الوطنى وأن لم ينضم اليه من الناحية الرسمية ، ثم أصبح من ألصق المتصلين بسعد زغلول خلال ثورة ١٩١٩ ولعب دورا كبيرا فى التوفيق بين سعد وعدلى حفاظا على وحدة الأمة ، وبقبوله لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومشاركته فى أعمال لجنة الدستور عد من رجال حزب الأحرار وان لم ينضم للحزب ، وبعد ذلك انضم الى حزب الاتحاد وصار وكيلا له ، وهذا الانضمام من جانب على ماهر الى حزب الاتحاد يدعونا الى التساؤل

عن الأسباب التى أدت الى التقارب بين على ماهر والقصر ، لاسيما وأنه كان مكروها من الملك فؤاد بسبب ولائه لسعد زغلول أثناء ثورة ١٩١٩ وآرائه التى نادى بها فى لجنة الدستور حول ضرورة قيام ملكية دستورية فى مصر • ولعل أسباب هذا التقارب ترجع الى ادراك الملك فؤاد أن على ماهر فى كل مايقوم به من أعمال انما تحدوه رغبة مخلصة لخدمة الوطن والعرش • ومن المرجح أن حسن نشأت اتصل بعلى ماهر نظرا لماضيه المشرف فى ثورة ١٩١٩ وأثر ذلك على دفع البعض للانضمام الى الحزب ، وقد قبل على ماهر الاشتراك فى الحزب اعتقادا منه بدفع العمل الوطنى والمساهمة فيه من خلال قيام حزب الملك (حزب الاتحاد) سيحل محل قوة الوفد ومن هنا تكون الفرصة مواتية له لرسم سياسة قومية للعمل السياسى • ولكن هذه الحسابات كانت خاطئة نتيجة لعدم احتكاكه بالواقع ومعايشة أفراد المجتمع المؤمنة بحزب الوفد وزعيمه سعد زغلول •

بدأ على ماهر عمله فى حزب الاتحاد بنشاط وجدية بحيث أنه أصبح من الناحية العملية الرئيس الفعلى للحزب على الرغم من كون يحيى ابراهيم باشا

الرئيس الرسمى للحـزب . وقد شـارك على ماهر فى تنفيذ سياسة تدعيم سلطة الملك وذلك من خلال المساهمة فى الانقلابات الدستورية الثلاثة فى عهد وزرات أحمد زيـور (١٩٢٥ـ ١٩٢٦) ، ومحمد محمود (١٩٢٨ـ ١٩٢٩) ، واسـماعيل صدقى (١٩٣٠ـ ١٩٣٣) وما ترتب على ذلك من تعطيل البرلمان وقيام وزرات تحكم بمراسيم دستورية غير مستندة الى اغلبية برلمانية .

ورغبة من حزب الاتحاد فى تنظيم شئون الجرائد التى تصدرها شركة الصحافة المصرية على مبادىء حزب الاتحاد وهى « الاتحـاد والليبرتيه والشـيطان » تم تشكيل لجنة فى ٢٠ أكتوبر سـنة ١٩٢٦ من السـيد أبو على رئيس الشركة رئيسا وعضوية كل من على ماهر وحلمى عيسى ومحمـود أبو النصر وادوار قصـيرى بصفتهم أعضاء لبحث حالة تلك الجـرائد من الوجهـة الاقتصـادية ومن جهة التحـرير والمحـررين والعمال وتنظيم الادارة ، وأصبح على ماهر منـذ يونيه عـام ١٩٢٧ مشرفا بصفة عامة على صحف حزب الاتحاد .

ولم يكتف على ماهر بالمشـاركة فى تنظيم شئون صحف حزب الاتحاد وتوفيرالراحة لمحررى هذه الصحف، بل سعى الى شرح وتوضيح سياسة الحزب وموقفه من

الأحداث السياسية عن طريق عقد الندوات التى كانت تقام كرد فعل لتصرفات الوفد والأحرار الدستوريين .

وظل التعاون قائما بين حزب الاتحاد والشعب حتى وقعت حادثة البدارى وعلى أثرها اختلف على ماهر وزير الحقانية ووكيل حزب الاتحاد مع اسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء حول معالجة مساوىء الادارة على ضوء ماكشفت عنه هذه الواقعة ، وأمام استحالة اتفاق الوزيرين فى العمل خرج ماهر من الوزارة • وحرصا من حزب الاتحاد على البقاء فى الحكم اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد للنظر فى الخلاف الذى طرأ بين على ماهر واسماعيل صدقى وأعلن الحزب تأييده للوزارة فى سياستها واستمرار معاونته لها . وفى أعقاب ذلك قدم على ماهر وكيل حزب الاتحاد استقالته من الحزب •

وتعد استقالة على ماهر من حزب الاتحاد بمثابة انتهاء إرتباطه بأى حزب سياسى من هذه الفترة حتى نهاية حياته ، ولكنه فى نفس الوقت كانت له علاقات قوية مع بعض القوى السياسية والدينية الصغيرة الحجم قوية التأثير على الجماهير كجماعة الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ومن هنا وثق علاقته بها لاضعاف شوكة

الأحزاب التقليدية وتبني سياسته الاصلاحية ونشرها بين الشعب حينما تولى الحكم ، وفى نفس الوقت لم يقطع علاقته بالأحزاب ولكن هـذه العـلاقة كانت تفتقد الى الثقة بينه وبينها فسعى الى مهادنتها جميعا وهـو فى الحكم لضمان تأييدها له أو التخفيف من حدة هجومها عليه ٠

على ماهر وجبهة مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) :

أسس على ماهر جبهة مصر فى ١٠ نوفمبر سـنة ١٩٤٥ ، وقد وجه الدعوة في هذا اليوم الى لفيف كبير من الشيوخ والنـواب المستقلين وأعضـاء الأحـزاب والهيئات السياسية ورجال الفكر والصحافة بمقر دار جبهة مصر بالقاهرة

وفى هذا الاجتماع حـرص على ماهر على توضيح الغرض من انشاء هـذه الجبهة فقال : « ٠٠٠ ان جبهة مصر ليست حـزبا ، انمـا هى جبهة للمصريين جميعا أمنيتها أن تجمع القوى الحية في البلاد أفرادا وجماعات حول مبادىء رئيسية للسـياسة الخارجية والداخلية ، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، فهى لاترمى الى جمع الناس حول أفراد لذاتهم ، انما تجمع المواطنين

حول برامج لما تقررة من مبـادىء وخطط ، وتدعـو المواطنين الى التعاون القومى التام فى كل وقت وفى كل حـين ، ٠٠ وتدعـو الى الاتحـاد والالتفـاف حـول العرش ٠٠٠ (١) » ٠

وبعد مرور عام على تأسيس جبهة مصر تقدم على مـاهر الى الشعب المصرى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمشروع اجمالى لبرنامج قومى عبارة عن مقترحـات طرحها للمناقشة والمشاورات العامة بغية الوصول الى الصورة المثالية للمجتمع المصرى وذلك بوضع ميثـاق قومى تلتزم الأحزاب كلها وتؤسس عليه سياسة البلاد ٠

ولم تتح الفرصة لهذا البرنـامج لكى يأخذ دور التطبيق الا عندما تولى على ماهر الحكم عقب حريـق القاهرة فى ٢٧ يناير عام ١٩٥٢ وعشية قيام حركـة الجيش فى يوليه ١٩٥٢ ، فقد وزع على ماهر برنامج الجبهة على الوزراء وطالبهم بأن يكون برنامجا لعمـل الـوزارة ، ولكن لم يتمكن على مـاهر من تطبيق هذا البرنامج بالكامل ويرجع ذلك الى قصر عمر وزارتيه ٠ ومما يلفت النظر أنه على الرغم من أن على ماهر رفع فى برنامج الجبهة شـعار «وضـع حـد أقصى للملكية

---

(١) على ماهر : جبهة مصر ، ص ٢٠ ٠

الزراعية الكبيرة» الا إنه عند التطبيق العملي لقانون الاصلاح الزراعي ارتد بشدة عن هذا الشعار وعارض تحديد الملكية الزراعية .

ولكن هل وجدت هذه الدعوة آذانا صاغية من جانب زعماء الأحزاب السياسية المصرية ؟ واجابة على ذلك نقول لم تهتم الأحزاب المصرية ببرنامج جبهة مصر ويرجع ذلك الى رغبتهم في عدم التقييد بأي نظام حديث يخرجهم عن نطاق السياسة الحزبية التي تخضع لها البلاد ، وليس من مصلحتهم تغيير أساليب الحكم ، تلك الأساليب التي تضمن لكل فريق منهم العودة اليه في دوره الانقلابي ، وهي السياسة التي تبناها الملك لتوسيع سلطاته على حساب الشعب ، وقد عبر الملك عن استيائه واستهزائه بجبهة مصر التي اسسها علي ماهر في كافة المناسبات التي كان يدعو ماهر لحضورها لأنها بلاشك كانت ضد سلطته المطلقة .

ولم يؤيد على ماهر في انشاء هذه الجبهة سوى حزب الفلاح الاشتراكي (١٩٣٨ ـ ١٩٥٢) ، ودعت جبهة الشباب القومي بهذا الحزب الأمة الى مؤازرة جبهة مصر باعتبارها المعبرة الحقيقية عن أماني وأهداف الأمة القومية .

وقد اعتمد على ماهر على فرق الشباب التى شكلها هـذا الحزب منـذ توليه الوزارة فى آغسطس ١٩٣٩ للقيام بدور الدعاية لوزارته فى الريف ، وحين اعتقل على ماهر سنة ١٩٤٢ كان حـزب الفـلاح فى مقدمة الأحزاب التى طالبت بالافراج عنه ، ونصب قادة حزب الفلاح آنفسهم دعاة للجبهة بين صـفوف الفـلاحين واستمر هذا الحـزب فى عضـويته للجبهة حتى سنة ١٩٥٢ .

من هذا يتبين آن جبهة مصر لم يلتف حولها وحول رئيسها (على ماهر) سوى نفر قليل من الشباب المخلص ، وسعى على ماهر طوال رئاسته للجبهة الى تحقيق الوحدة والائتلاف بين الأحزاب ولكن هذه الدعوة لم تجد آذانا صـاغية ، ولذا فيمكن القـول بآن جبهة مصر كانت النافذة المعبرة عن سـياسة على ماهر ـ ومجموعة من الشباب التى كانت تتطلع الى استخدامه لتطبيق مبادئها فى النهوض بالطبقة الكادحة من العمال والفلاحين .

على ماهر ومفهوم الحياة الحزبية السليمة :

فى حديث صحفى لعلى ماهر الى جريدة الأهرام فى ٢٠/٤/١٩٤٥ آوضح انه لايؤمن بقيام الحزب الواحد

لأن الروح الديمقراطية الصحيحة هي في هذه الوحدة القائمة على مناقشة الآراء المتعددة والمفاضلة بين وجهات النظـر المختلفة لاستخلاص خـير مافيها والتعاون في تحقيقه وخير للبلاد أن تعيش بلا أحزاب من أن تعيش بحزب واحد يسيطر عليها ويجند مواطنيها • وفي نفس الوقت لايقر على ماهر تعـدد الأحـزاب ذات البرامج والمبادىء المتشابهة اعتقادا منه بأن قيام مثل هذا النوع من الحـزبية في بلد من البـلاد كفيل بتحطيم كيانه السـياسي والاجتمـاعي والاقتصـادي ، لأن النضـال بين هذه الأحزاب ينتهي الى نضال دائم أساسه الحرص على المجد الشخصي وتوجه نشاطها الى تولى الحكم • ومن أجل هـذا يرى ضرورة تنظيم الأحـزاب المصرية على أساس جديد ، فاذا تبين ان قيام نظام جـديد للحزبية في مصر غير ميسور عن طريق التطور الطبيعي فمن الواجب وضع قانون لذلك لأن الفضائل والنظم الصالحة التي تقف في سبيلها العادات البالية يجب على المصلح أن يقيمها بما يسنه من التشريع حتي يألفهـا الشعب وترسـخ في النفوس • وينبغي أن يكون للأحـزاب برامج واضـحة سـواء في السـياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو غيره على أن العبرة بتنفيذ هذه البرامج • فيجب أن يشمل بيان الوسائل لتنفيذها ، أما الأحـزاب

ذات البرامج المتشابهة فيجب أن تندمج فى حزب واحد له برنامج واضح .

ويرى على ماهر أنه اذا قام هذا النظام يصبح من غير العسير على الأحزاب أن تجتمع فى صورة مؤتمر يعقد مرة فى كل عام وتتناول خلاله بحث الشئون المهمة من مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ، وتقرر نوع كل مسألة ينبغى أن ترتفع فى نظر الجميع الى مرتبة المسألة القومية الكبرى التى لايجوز بأية حال الاختلاف فيها أو عليها ، ويجب تشكيل هيئة دائمة تتألف من مندوبى الأحزاب ينضم اليها بعض المفكرين وتكون مهمتها صيانة الوحدة القومية وضمان التعاون الحر بين الجميع ...

وبوصول على ماهر الى الحكم عقب قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ سعى الى تقويم الحياة النيابية وقد مهد لهذه السياسة وذلك بتطهير الأحزاب السياسية ، ومن هذا المنطلق أذاع بيانا فى غاية الخطورة الى الشعب فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، أوضح فيه أن الحياة البرلمانية لن تتطهر الا بتطهير الأحزاب ، وذكر أن الحياة البرلمانية منذ قيامها وتعددت الأحزاب ، ظلت الأحزاب فى شغل شاغل بالتنافس بينها واعدة أنها متى آلت اليها مقاليد

الحكم ستؤدى الى هذا الوطن آكبر الخدمات لكنها ماتكاد تصل اليه حتى يسأم الشعب حكمها ويضيق ذرعا بأساليبها ...

وأعتقد أن بيان على ماهر الى الأمة المصرية حول تطهير الأحزاب لقيام حياة نيابية سليمة كان بمثابة السلاح السرى الذى استخدمه قادة حركة يوليو لضرب الأحزاب من الداخل وتصفيتها وشق صفوفها وتشتيت قواها ووقع فى هذا الفخ كبار قادة الأحزاب .

وتكشفت الممارسة والتجربة استحالة التعاون بين رجال السياسة والأحزاب بما فيهم على ماهر ورجال الجيش ، ومن هنا كانت استقالته من الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وعقب ذلك أصدرت حكومة الثورة القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى بضرورة اعادة تنظيم الأحزاب السياسية ، وتلت هذه الخطوة خطوة حاسمة آخرى قضت على الأحزاب المصرية، وذلك بصدور قانون حل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب بالقانون رقم ٣٧ الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ .

وبالغـاء الأحزاب السياسية نبتت فكرة انشـاء «هيئة التحرير» كتنظيم سياسى تطـل منه الثورة على الجماهير للتعبير عن مبادئها ·

على ماهر والحياة النيابية

على ماهر عضو البرلمان :

رشح على ماهر نفسه عن دائرة الوايلى فى انتخابات مارس عام ١٩٢٥ ، وفاز فى هذا الانتخاب بأغلبية مطلقة فى ١٢ مارس ، ولكن لم يقدر لهذا المجلس أن يباشر مهامه النيابية نتيجة لصدور مرسوم حله فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو نفس اليوم الذى كان من المقرر دعوة المجلس فيه للانعقاد • وعندما رشح على ماهر نفسه فى نفس الدائرة سنة ١٩٢٦ لم ينجح ، على الرغم من مساعدة وزارة الداخلية له ، بل فاز منافسه حسن حسيب مرشح الوفد •

لم يرشح على ماهر نفسه ثانية لانتخابات البرلمان ، ويرجع ذلك الى أنه لم يكن ذا شعبية كبيرة ـ لعل نجاحه فى الانتخابات السابقة راجع الى مساندة الحكومة له ـ كما يرجع ذلك أيضا الى انتمائه لحزب

الاتحاد ــ لفترة من الزمن ــ وهو حزب آنشأه القصر ولم يكن له شعبية ، وبالاضافة الى ذلك نجد أن على ماهر لم يكن خطيبا مفوها قادرا على جـذب الجماهير ، ولذا فان عضويته لمجلس الشيوخ كانت بالتعيين خلال فترات طويلة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٢ ٠

مما سبق يتبين أن الوزارات المصرية على اختلاف نزعتها السياسية كانت حريصة على تعيين على ماهر عضوا بمجلس الشيوخ للافادة من خبراته المتنوعة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠ وبفحص مضابط مجلس الشيوخ فى هذه الفترة نجد أن على ماهر كان دائم الاعتذار عن حضور جلسات المجلس ، واذا كان تقديمه الاعتذار قبل كل جلسة يعبر عن ذوق وتقدير للمجلس بدلا من الغياب بدون عذر ، الا أن نسبة هذه الاعتذارات بلغت أكثر من «٧٥٪» من جلسات المجلس خلال أدوار الانعقاد المعين فيها على ماهر ٠

وان استمرار هذه الحالة الممثلة فى غياب على ماهر وغيره من الأعضاء عن حضور جلسات المجلس كان يشكل خطورة بالنسبة للحياة النيابية ، لأن مجلس الشيوخ بما له من سلطة الرقابة على الحكومة وسن المشروعات

والقوانين ، أو دراستها واقرارها أو رفضها اذا تقدمت بها الحكومة كان أحوج مايكون الى الافادة من خبرة على ماهر ، لأنه لم يكن عضوا عاديا ، بل تدرج في سلك العمل القضائي والسياسي واتسم بالنشاط والعطاء في الأعمال التنفيذية التي تولاها • وعلى ماهر باعتذاراته الدائمة يتناقض بهذا التصرف مع أقوال سابقة أدلى بها في لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ ، وكان من أشد المؤيدين لضرورة حضـــور عضـــو البرلمان اجتماعات المجلس ، وحينما طلب توفيق دوس (أحد أعضاء لجنة الدستور) وقف المكافأة المالية عن العضو الغائب ، أوضح على ماهر أن المسألة ليست بقيمة المكافأة ، بل تتعدى الى حقوق الأمة ، ولذا طالب بفصـــل العضـــو اذا تغيب أكثر من عشر جلسات بدون عذر ، واذا كان وهو عضو بمجلس الشيوخ قد تمسك بالشكل في تقديم الاعتذار الا أنه أخل بالجوهر النيابي في عدم حضور جلسات المجلس في حين نجد أنه كان حريصا على حضـــور جميع الجلسات الافتتاحية التي يحضرها الملك ، وفيما عدا ذلك نادرا ماكان يحضر جلســات مجلس الشــيوخ ، وفي حــالة حضوره كان حريصا على أن يدخل صامتا ممتدا بنفسه قليل الحديث •

ومما يذكر لعلى ماهر فى مجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ أنه انتخب رئيسا للجنة التى اختصت بنظر مشروع الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان هذا الاختيار فى أعقاب القاء مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء مراسيم الغاء المعاهدة واتفاقيتى السودان . وأعتقد أن هذا الاختيار راجع الى تقدير أعضاء اللجنة لكفاءة على ماهر وخبرته القانونية وقدرته فى العمل من خلال اللجان نظرا لحاجتها الى البحوث القانونية والفقهية . ولقد كان هذا الاختيار موفقا فسرعان ماوافقت اللجنة بالاجماع على الغاء المعاهدة ودراسة بقية مشروعات القوانين وشكلت من داخلها لجنة فرعية برئاسة على ماهر لاعداد تقرير لعرضه على المجلس .

وقد قدم على ماهر تقرير اللجنة الى المجلس فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ومما قاله فى هذا الصدد : « .. ان المشروعات التى تقدمت بها الحكومة فى هذا الموقف التاريخى العظيم ، بحثتها اللجنة المكلفة بذلك ، فوجدت أنها تتفق تماما مع مطالب البلاد التى أجمعت عليها الأمة المصرية وتتفق تماما مع شرفها وسلامة أراضيها وحياتها القومية ، فالغاء المعاهدة عمل يقتضيه الشرف والحق والقانون والعدل ، والغاء الاتفاقية الثنائية كان

من أهم نتائجه أن رد للسودان حقوقه ، وكان التشريع الخاص به تشريعا كريما حفظ لأهل السودان مكانتهم بين الأمم ومصر ، ولذلك ترجو اللجنة من المجلس الموقر أن يوافق على مشروعات القوانين ... (١)» .

وقد تمت موافقة مجلس الشيوخ على هذه المشروعات بالاجماع . وهكذا أسرع على ماهر مع زملائه باعداد التقرير المؤيد لسياسة الوزارة بالغاء المعاهدة وأثبت بهذا العمل تقديره للمصلحة القومية ولم يتخذ من رئاسته للجنة موقف المناوءة للوفد عدوه التقليدى ، وهو بهذه الروح عبر عن الروح الدستورية السليمة التى يجب أن تسود بين رجال السياسة فى المسائل القومية مهما تباينت أوجه النظر فيما بينهم فى معالجة قضايا الوطن .

البرلمان وعلى ماهر الوزير :

شارك على ماهر فى الاعتداء على الدستور والبرلمان وسعى الى تنفيذ سياسة الملك فؤاد والتى تهدف الى اقصاء الوفد عن الحكم بالاستعانة بوزرات الأقلية ،

---

(١) الأهرام فى ١٦/١٠/١٩٥١ .

ولهذا لجأ الملك الى خصوم الوفد لتنفيذ هذه السياسة ، ولم يكن بامكـان هؤلاء أن ينفذوا هذه المهمة الصعبة التى وكلت اليهم الا باللجوء الى تعطيل البرلمان · ولقد كان على ماهر وزيرا للمعارف العمومية في وزارة أحمد زيور الثـانية (١٣/٣/١٩٢٥ ـ ٧/٦/١٩٢٦) وأحد الوزراء الذين وقعوا على مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٣ مـارس سنة ١٩٢٥ · واشـترك في وزارة محمد محمود (١٩٢٨ ــ ١٩٢٩) التى عطلت البرلمان وكان وزيرا للمالية · ويذكر لويد أن على ماهر باشا وزير الماليـة هو أحد هؤلاء الذين لايكلفون أنفسهم مشقة التســتر عـلى اعتقـادهم بضرورة قيـام حـكومة أوتوقراطية · وجاءت المرة الثانية التى وافق عليها على ماهر على تعطيل البرلمان لمدة شهر عندما كان وزيرا فى وزارة اسـماعيل صدقى الأولى (١٩٣٠ ــ ١٩٣٣) ، فقد وقع على الاجراءات التى اتخذها اسماعيل صدقى ضد البرلمان · وعندما كان علىماهر وزيرا للحقانية فى نفس الوزارة ، فانه قد ساير الحكومة فى الغاء دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذى ضيق من ســلطة الأمة ، وسن قانون الانتخاب الذى جعل الانتخاب على درجتين وحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود ، وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكى بالغاء دستور

١٩٢٢ وبحل مجلس النواب والشيوخ واعلان الدستور الجديد ٠

مما سبق يتبين أن على ماهرساهم فى الاعتداء على الدستور والبرلمان وهو الذى مابرح طوال جلسات لجنة الدستور سنة ١٩٢٢ يدافع بكل ما أوتى من قوة عن حقوق الأمة وقدم مقترحات بناءة هدفها سـيادة الأمة وقيام ملكية دستورية وما أن وطأت قدمه الحكم فى وزارة أحمد زيور ثم وزارة كل من محمد محمود واسماعيل صدقى حتى تخلى عن المبادىء الدستورية الأصيلة التى دافع عنها وسـار فى مـوكب القصر والطامعين فى الاحتفـاظ بكراسى الحكم ، فالدستور الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ والذى لم يمض على تنفيذه ست سـنوات تعرض خلالها للانتهاك أكثر من مرة وانتهى بالغـائه واحلال دستور رجعى بدلا منه سنة ١٩٣٠ ، والنظام البرلمانى الذى ساد مصر طيلة عهد وزارة سعد زغلول الدستورية الأولى قد تعرض للوقف فى عهد الانقلابات الدسـتورية الثـلاثة واذا كانت «دكتاتورية الأغلبية» الوفدية قد دفعت حكومات الأقلية الى اتخاذ هذا الموقف الخاص بتعطيل الحياة النيابية بحجة المحافظة على مصلحة البلاد وسـلامتها ، فقد اتبعت هـذه الحكومات أسلوبا

خاطئا ومخالفا للدستور ، وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن استخدم خصومها أسلوب العنف فى مقاومة هذا الأسلوب غير الدستورى . ولذا انشغلت الأحزاب السياسية وزعماؤها فى هذه الفترة بخلافاتهم وصراعاتهم الداخلية حول الدستور والوصول الى الحكم ونعمت انجلترا بالفائدة من وراء هذا الصراع الذى أخذت تغذيه وتؤججه .

البرلمان وعلى ماهر رئيس الوزارة :

ألف على ماهر وزارته الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وأعلن أن الانتخابات البرلمانية ستجرى فى ٢ مايو ١٩٣٦ وقبل اجراء هذه الانتخابات مات الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ ، وفى هذه الفترة لم يكن ولى العهد فاروق قد بلغ سن الرشد ، وكان الرأى غير مستقر بالنسبة لتحديد هذه السن للرشد المدنى ، ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له وكان مجلس الشيوخ منحلا ، ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبا ، ولم يكن خمساهم قد عينوا بالتالى ، وكان لابد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان وموافقة الأغلبية البرلمانية التى ستكون منها الحكومة الدستورية عن هذا التعيين .

واجه على ماهر ذلك كله يوم وفاة الملك فؤاد ، فنادى بالأمير فاروق ملكا على مصر رغم أنه كان لايزال بعيدا عن مصر حيث كان يتلقى دروسه بلندن ، وقد أتم انتخابات مجلس النواب في الموعد المحدد ، وقد أجمعت المصادر على آن هذه الانتخابات تمت في جو يسوده الحرية والنزاهة ٠

وفى ٤ مايو اصدر مجلس الوزراء قرارا بدعوة البرلمان بمجلسيه للاجتماع يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، وقد اجتمع البرلمان في الموعد المحدد ، وفى هذا المؤتمر البرلمانى تلا على ماهر اعلان وفاة الملك فؤاد ورثاه بكلمة عبرت عن وفاء عظيممنه تجاه الملك الراحلولابنه الملك الشاب ، فأبلغ هيئة المؤتمر المناداة بفاروق الأول ملكا على مصر ، وبعد ذلك تناقش على ماهر مع أعضاء البرلمان بحرية كاملة حول المظروفين اللذين بهما أسماء المرشحينللوصاية على العرش، وقد آبلغ مصطفىالنحاس أعضاء البرلمان اجتماع ممثلى الأحزاب قبل المؤتمر واختيارهم للأوصياء محمد على توفيق وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى ، وقد تمت الموافقة من قبل البرلمان على هذا الاختيار ٠

وفى أعقاب حلف الأوصياء لليمين الدستورية ،قدم

على ماهر استقالة الوزارة فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ تاركا الحكم لوزارة الأغلبية البرلمانية برئاسة مصطفى النحاس • وهكذا أدى على ماهر عمله بأمانة تجاه البرلمان فقد أسفرت الانتخابات التي أجراها عن ظهور مجلس نيابى منتخب انتخابا حرا معبرا عن ارادة الأمة بعد أن حرمت من الحياة النيابية المعبرة عن ارادتها لمدة زادت عن خمس سنوات •

***

واجهت على ماهر مشاكل عديدة عشية تأليفه الوزارة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ ، وترجع الى أنه كان شخصية مستقلة ـ فى ذلك الوقت ـ لا ينتمى الى أى حزب من الأحزاب السياسية ، وبالتالى لم تكن له أغلبية برلمانية تؤيده وتسانده فى الحكم • فتشكيله الوزارة على هذا النحو كان اعتماده الأساسى على السراى ، ومع ذلك كان فى حاجة الى تأييد البرلمان لسياسته وكان الوضع فى غاية الصعوبة أمام على ماهر لأن فى مجلس الشيوخ كان الوفد يحظى بما يقرب من نصف الأعضاء ، أما فى مجلس النواب فلم يكن للوفد سوى ١٢ مقعدا ، بينما احرز الأحرار الدستوريون ٩٩ مقعدا والسعديون ٨٤ مقعدا والباقون من

المستقلين • وكانت العلاقات بين الوفد وعلى ماهر يشوبها العداء ولم يتحول موقف الوفد منه على الرغم من تقربه الى الوفد وبالتالى فان على ماهر كان معرضا لمعارضة قوية من الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ • أما الأحرار الدستوريون فلم ينسوا مناورات على ماهر رئيس الديوان الملكى ومعاكساته لهم أيام وزارة محمد محمود وعلى الرغم من موقفهم المعلن منذ البداية بالتعاون مع الوزارة الا أنهم اتخذوا بوجه عام موقف المعارضة بهدف اسقاط الوزارة • أما السعديون فكانوا شركاء على ماهر فى الوزارة ، ومع ذلك لم يكن تأييدهم لسياسته مطلقا وكذلك لم يكن تأييد المستقلين له كاملا •

من هذا يتبين مدى ضعف موقف على ماهر أمام البرلمان وبالذات بعد أن تخلى الأحرار الدستوريون عن الاشتراك فى الوزارة ، ولم يكن أمام على ماهر غير وسيلتين لحل هذا الموقف أولاهما : تتمثل فى حل البرلمان واقامة دكتاتورية بزعامة على ماهر ، أما الوسيلة الثانية : فتتجلى فى مواجهة البرلمان ودخول حلبة الصراع ضد المعارضة ، ولقد آثر على ماهر الوسيلة الثانية ، وربما يرجع ذلك الى ادراكه التام لخطورة

الانقـــلابات الدستورية التي ســبق أن شــارك فيها ، وماكانت تسببه من أضرار على مصلحة المجتمع ، وغير ذلك سوء واضــطراب الأوضـــاع الدولية نتيجة لقيام الحرب وحرص بريطانيا على هدوء الأوضاع الداخلية بمصر يضاف الى ذلك خشية ماهر من معارضة شركائه في الوزارة السعديين فى حــل البرلمان • ومن أجــل مواجهة البرلمان اســتحدث على ماهر منصـــبين وزاريين للشئون البرلمانية عين فيهما محمد على علوبة لشئون مجلس الشيوخ وابراهيم عبد الهادى لشــئون مجلس النواب •

***

لم يكن اعتقال على ماهر فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ــ بأمر مصطفى النحاس الحاكم العسكرى العام بناء على أوامر السلطة البريطانية ــ أول محــاولة لاعتقاله ، فمنذ أن خرج من الوزارة ورئاسة الديوان الملكى فى يونيه ١٩٤٠ نتيجة لضغط السلطة الانجليزية على الملك فاروق • فان هذه السلطة لم تكتف بابعاده عن العمل الرسمي فحسب ، بل سعت الى تقييد حريته وشل نشاطه اعتقادا منها بأنه يشكل خطورة لما يبثه من أقاويل فى الأوســاط التى يتحــرك بينها ولاســيما بين شــباب الجامعة •

واعتقال حكومة النحاس لعلى ماهر كان فيه اعتداء صريح على الدستور ، هذا الدستور الذى لم يوجد لحماية الوزارة وأنصارها ، بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة ، ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر عضو مجلس الشيوخ أنها فتشت منزله فحسب ، بل فعلت أكثر من ذلك ، اذ اعتقلته وهو بداخل مجلس الشيوخ . وقد عارض حكومة الوفد فى اقدامها على هذا العمل كل من النائبين الوفديين محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق وطالبا بالافراج عن على ماهر أو تأمين حياته بنقله من معتقله بالصحراء الغربية الى مكان بعيد عن العمليات الحربية .

ولم يخرج على ماهر من المعتقل الا بعد أن تولى أخوه الدكتور أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وقد أبلغ ايدن أحمد ماهر موافقة الحكومة البريطانية على اطلاق سراح شقيقه بشرط أن يضمن سلوكه ، ونتيجة لهذا الشرط تم الافراج عن على ماهر ، وبمجرد اطلاق سراحه سافر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ الى القصر الأخضر حتى يكون بعيدا عن بؤرة الأحداث السياسية بالقاهرة .

***

ترتب على حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ اقالة الملك فاروق لوزارة الوفد وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكانت خطة السراى ترمى الى اذلال الوفد عن طريق حل البرلمان الممثل للأغلبية الوفدية ، وبدء حركة تطهير واسعة النطاق فى حزب الوفد ، ولكن على ماهر لم يكن من هؤلاء الوزراء الذين ينساقون بسهولة وراء القصر ، بل كان رجلا يسعى حقيقة الى تحقيق مطالب الأمة وكانت المشكلة العويصة آمامه عشية تأليفه للوزارة حل المسألة المصرية عن طريق اجراء مفاوضات مع انجلترا .

وكان على ماهر يدرك أن اجراء المفـاوضات مع بريطانيا يستلزم وحدة الأمة وقوتها ، ولما كان رجلا مستقلا ليست له أغلبية فى البرلمان تؤيده آراد آن يبدأ المفاوضات وظهره محمى ببرلمـان الوفد ، ولهذا زار مصطفى النحاس بمنزله في اليوم التالى لتشكيل الوزارة ، وأعلن النحاس أن البرلمان الوفدى سيمنح الثقة للوزارة الجديدة ، وأعلن على ماهر فى البرلمان آن سياسته ستكون استمرارا لسياسة الوزارة السابقة ، وفى هذا الصدد قال كلمته المشهورة « ان سياستى ستكون اسـتمرارا لسياسة سلفى العظيم (مصطفى النحاس) » .

ولكن العلاقة الودية لم تستمر طويلا بين على ماهر وأعضاء البرلمان وفى اليوم المحدد لبدء المباحثات التمهيدية بين على ماهر والسفير البريطانى نشر مرسوم تأجيل مجلس النواب فى الصحف وقيل ان مجلس الوزارة اجتمع وأقره بالاجماع • والحقيقة تخالف هذه الأخبار تماما ، والمسألة أن هناك تدبيرا تم بين القصر ووزير الداخلية أحمد مرتضى المراغى ووزير المالية الدكتور محمد زكى عبد المتعال على عرقلة عمل رئيس الوزراء لاجباره على تقديم استقالته فأمر وزير الداخلية بنشر مرسوم حل البرلمان بدون علم على ماهر •

وهكذا وضعت السراى عن طريق رجالها في الوزارة على ماهر فى مأزق ، وأمام اعتذار السفير البريطانى عن بدء المباحثات وهى الوسيلة التى علق على ماهر آماله لحل القضية المصرية ونشر مرسوم حل البرلمان نكاية فى الأغلبية الوفدية وهو ماكان يعارض هذا الاجراء مادام البرلمان لم يعرقل عمل الوزارة ، قدم على ماهر استقالته وبذلك تمت ازاحته بعد أن أدى دوره فى تهدئة الموقف وعودة الأمن ، وجاء الملك بوزارة أحمد نجيب الهلالى لتلبى رغباته فى اذلال الوفد فبادر باصدار مرسوم فى ٢ مارس سنة ١٩٥٢ بتأجيل البرلمان

لمدة شهر ، وفي ٢٤ مارس تم اصدار مرســوم بحــل مجلس النواب ودعوة الناخبين لانتخاب جديد فى ١٨ مايو ١٩٥٢ ، عــلى أن يعقد البرلمان الجــديد فى ٣١ مايو • وهكذا عطــل البرلمان وبدأت الأحداث تتلاحق بتغير الوزارات نتيجة لسوء الأوضاع ، وقد وضع حد لهذه الأحــداث حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ التى انتقلت بمصر من عهد الى عهد جديد •

على ماهر رئيسا للديوان الملكى

ضمت السراى الملكية ثلاثة دواوين رئيسية هى : الديوان الملكي العالى ، وديوان كبير الأمناء ، وديوان الخاصة والأوقاف الملكية ، وكل من هذه الدواوين قائم بذاته منفصل عن غيره ، ويتبع كل منها ادارات عدة ، ويعتبر منصب رئيس الديوان الملكى من المناصب خطيرة الشأن لأن رئيسه يكون بمثابة همزة الوصل بين القصر والوزارة ودار المندوب السامى (السفارة البريطانية فيما بعد) ، ومن ناحيـة أخرى يعد المستشـار الأول للملك • ولقد تولى على ماهر رئاسـة هـذا الديوان فترتين فى عهد كل من الملك فؤاد وفاروق ، وخلالهما لعب دورا في توجيه سياسة القصر ولاسيما فى عهد الملك فاروق •

الفترة الأولى (يوليه ١٩٣٥ ـ يناير ١٩٣٦) :

عندما ساءت الأوضاع فى مصر عقب تأليف وزارة محمد توفيق نسيم (١٤/١١/١٩٣٤ـ٣٠/١/١٩٣٦)

وفشل رئيس الديوان أحمد زيور فى تحسين العلاقات بين القصر والحكومة والأمة ، جرت اتصالات مع على ماهر لينقذ الموقف ، وكان من نتيجة هذه الاتصالات أن قبل على ماهر فى أول يوليه ١٩٣٥ منصب رئاسة الديوان الملكى • ولم يقتصر دور على ماهر خلال رئاسته للديوان على القيام بالعمل الروتينى لهذا المنصب ، بل دخل وفى ذهنه خطة أعدها بهدف جعل القصر الملكى مفتوحا لجميع المصريين مفضلا ابعاده عن النزعات والخلافات الحزبية ، فأعرب على ماهر للملك فؤاد عن أن الحل العملى لتحسين الوضع بين القصر والأمة أن يكون الملك على استعداد للتعاون مع جميع كبار رجال الدولة مهما تباينت اتجاهاتهم الحزبية ناسيا ما حدث بينه وبين بعض هؤلاء الزعماء ووافق الملك فؤاد على وجهة نظر على ماهر •

وعقب هذا الاتفاق أخذ على ماهر يتصل بجميع الزعماء وكان فى مقدمة الذين قابلهم رئيس الوزارة توفيق نسيم ورئيس حزب الوفد مصطفى النحاس وغيرهما من مختلف النزعات والاتجاهات لاستشارتهم فى السياسة العامة للدولة • واستقبل على ماهر كذلك العديد من رجال الصحافة على اختلاف مشاربهم ممن

كانوا على علاقـة سـيئة بالقصر مثـل محمود عزمى وعباس محمود العقاد بهدف التشاور حول دور الصحافة فى تدعيم أواصر الثقة بين الأمة والعرش ·

وقد عرض على مـاهر على رئيس مجلس الوزراء برنامجا سماه « برنامج توزيع الاختصاص » وقد استعان بمعارفه القـانونية فى تحـديد اختصاصات الوزارة والقصر لعدم وقوع نزاع بينهما وركز على ماهر حججه فى هذه الخطة على أساس أن مصر بغير دستور والسراى تملك وتحكم فى آن واحد ومن ثم فهى تشاطر الوزارة على الأقل فى وضع الحلول للمسائل الشـائكة واقتراح المشروعات ومـادامت الوزارة القـائمة لاتسـتمد سـلطاتها من البرلمان ، فيجب على كل حال أن تسـتمد سـلطتها من رأس الدولـة ، وطـلب على مـاهر من توفيق نسيم أن يمده بالمعلومات عما يدور بين الحكومة والحكومـات الأخرى ــ وفى مقدمتها بريطانيـا ــ فى حينها ، ليسـتطيع بدوره أن يدرس التطورات ويرفع رأيه الى جلالة الملك ·

أما فيما يتعلق بدار المندوب السامى البريطانى ، فقد نجح فى أن يكون بمثابة همزة الوصل بين الملك فؤاد ودار المندوب السامى ، وتوثقت العلاقات بينه وبين

دار المندوب السامي على أسـاس من الاحترام المتبادل لخدمة المصالح المشتركة للبلدين •

وهكذا مهد على ماهر الطريق لاستقرار الأمور فى مصر فأعاد الثقة بين الملك والزعماء المصريين ووضع أسسا واضحة لعلاقته بوزارة نسيم باشا وأقام علاقـة طيبة مع دار المندوب السامى البريطانى •

ولم يكتف على ماهر باقنـاع الملك فؤاد أن يغمـد سيفه وينسى خلافاته الشخصية والعداء الذى كان يكنه لبعض الزعماء ، بل أقنعه قبل وفاته بشـهور قليلة أن يصـدر بيانا وطنيا الى الأمة وأن يؤيد الجبهـة المتحدة للأحزاب وقد استجاب الملك لهذه الرغبة وأصدر هذا البيان فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، وهكذا تحسنت صورة الملك فى آخر أيامه •

الفترة الثانية (أكتوبر ١٩٣٧ ـ أغسطس ١٩٣٩) :

أصـدر الملك فؤاد فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ قرارا بتعيين عـلى مـاهر رئيسـا للديوان الملكى ولم يستشر مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء فى هذا التعيين ، بل ضرب عرض الحائط بجميع الأسـماء التى رشـحها النحاس لتولى هذا المنصب • وكان اقدام الملك الشـاب

الذى لم يمر أكثر من ثلاثة أشـهر على توليه سـلطته الدستورية كاملة على هذه الخطوة بداية سيئة لتدهور العلاقة بينه وبين الوفد بسبب تعيينه على ماهر في هذا المنصـب ، بينما كان رئيس الحكومة يرى أنه ليس من الصـالح العام تولى على ماهر هذا المنصب نظرا لعدائه للوفد وخشية وضع العقبات من جانبه أمام الحكومة مما يجعل مهمتها صعبة فى أداء الحكم ، ورغم الزوبعة التى أقامها النحاس حول مجافاة هذا التعيين للروح الدستورية الا أنه رضخ للأمر الواقع ٠

وما أن وطأت قدم على ماهر فى منصبه الجديد حتى بدأ يكثف نشـاطه ضـد الوزارة الوفدية ففتح أبواب السراى على مصاريعها لقبول أى شكوى أو مظلمة ضد حكومة الوفد ٠ وكان يستحث هذه الشـكاوى والمظالم ويدفع الناس الى تقديمها ، ثم يجابه بها حكومة الوفد ، ولم تكن حكومة النحاس تصادر جريدة الا ويلاحظ عليها هذه المظالم ٠

واستمر على ماهر فى سياسة الاسـاءة الى الوزارة من تعطيل للمراسيم التى ترسـلها الحكومة الى القصر للامضاء من الملك ، ورفض كثير من طلباتها ، والتهجم على مصطفى النحاس ووزارته فى الصحف الموالية للقصر

وبالذات في جريدة البلاغ بايعاز من على ماهر ·

وقد بلغ الخلاف مداه بين القصر والوزارة خلال شهر ديسمبر ١٩٣٧ حول نوعين من المسائل : النوع الأول يتعلق بأهم المبادىء الأساسية في الدستور التي تدور حول حقوق العرش والأمة ، والنوع الثاني يتعلق بالخلاف حول المواقف التي اتخذتها الوزارة الوفدية مثل إنشاء فرق القمصان الزرق ومحاولة شل نفوذ الملك على الجيش المصري · وقد أبدى على ماهر رأيه بأن تكون الكلمة النهائية للملك في تعيين كبار الموظفين وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان وفي منح الرتب والنياشين لرجال الدولة وتعيينات رجال السراى ·

وأمام فشل جميع مساعي على ماهر لحل أزمة الخلاف، سعى الى تدعيم سلطة الملك الشاب فأخذ ينتزع له حقوقا جديدة تزيد من سلطته ، وفتح عين الملك الشاب على مسألة خطيرة تمثلت في ضرورة « اقالة الوزارة الوفدية » ، ورأى على ماهر استخدام حق الملك الدستوري في اقالة الوزارة وقام بنفسه بكتابة خطاب اقالة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ · وهكذا تمت اقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك الشاب بتوجيه من رئيس الديوان على ماهر الذى ضرب عرض الحائط

برغبة السـفير البريطاني فى بقاء حكـومة الوفد فى الحكم ٠

وتثير مسألة اقالة وزارة مصطفي النحاس فى أواخر ديسمبر عام ١٩٣٧ الى التسـاؤل عمن تقع على عاتقه مسئولية هذه الاقالة ٠ واجابة على ذلك نقول آن هذه الاقالة يتحمل مسئوليتها أطراف عدة ، ولايمكن الَقاء تبعتها على فرد واحد ، فعلي ماهر يعتبر المسئول الأول عن هذه الاقالة ، لأنه سعى الى توسيع سلطات الملك على حساب الأمة ليظهر امامه بمظهر الرجل المخلص الذى يحافظ علي حقوقه ، وهذه السياسة التى اتبعها علي‌ماهر كانت تهدف إلي الاستحواز على قلب فاروق حتى يصل الى الحكم بمساندته ، ومما لاشك فيه آن‌هذه السياسة‌أفرزت نتـائج خطيرة تمثلت فى فتح عيون الملك على سياسـة التحدى واقالة الوزارات‌وتعطيل البرلمان ، تلك‌السياسة التى اكتوى بنيرانها حزب الأغلبية وأحزاب الأقلية وعلى ماهر نفسه عندما تغيرت عواطف الملك تجاهه فيما بعد، وشرب من نفس الكأس التي أعدها للنحاس عندما أقاله الملك من رئاسـة الوزارة بطريقة أكثر اهانة فى أول مارس ١٩٥٢ ٠

وتعد حكومة الوفد مسئولة بتصرفاتها عن تمهيد

الطريق لاقالتها فلقد فهم النحاس وحزب الوفد أن الملك فاروق شاب صغير السن يمكن احتواؤه ووضعه فى جيبه ، ولكن الحوادث أثبتت أنه شاب ليس من السهولة السيطرة عليه وبدلا من أن تأخذ حكومة الوفد حذرها من خصمها اللدود على ماهر أقدمت على أعمال وتصرفات مثل تشكيل فرق القمصان الزرق التى ضج منها الجميع بسبب أعمالها الارهابية ، وكان لخروج النقراشى وأحمد ماهر من الوزارة وغيرها من الأعمال التى سببت ضعف هيبة حزب الوفد أن استغل على ماهر هذه الأخطاء ببراعة لصالح القصر وعندما تقدم باقتراح لمصطفى النحاس حول تشكيل « مجلس العرش » يكون بمثابة هيئة تحكيم لتحديد اختصاصات القصر والوزارة رفض النحاس هذا الاقتراح ، ومن ثم فانه أعطى للقصر الفرصة لاقالة حكومته ٠

ويعتبر الملك فاروق نفسه أحد المسئولين عن هذه الاقالة فقدكان متشبعا بحكم نشأته بالروح الأوتوقراطية وتأصلت هذه النزعة فى نفسه لدرجة أن على ماهر المعروف عنه بأنه صاحب النفوذ عليه أصبح فاروق لا يهابه ولا يخشاه ٠ ونتيجة لمواقف النحاس التى لم تكن تلبى طلباته ترسب فى نفسه كراهية له وأحس أنه

يشكل خطورة على عرشه ولذا فقد كانت لديه استجابة لسماع آراء على ماهر والشيخ مصطفى المراغى وغيرهما من رجال القصر في ضرورة التخلص من وزارة النحاس .

***

وفى نفس اليوم الذى أقيلت فيه وزارة الوفد ، تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وهذا الأمر يدعونا الى الاستفسار عن أسباب عدم اقدام على ماهر على تشكيل الوزارة رغم أطماعه الواضحة فى السعى للوصول الى كرسى الوزارة ولم يكن منصب رئاسة الديوان الملكى له سوى مرحلة انتقالية . ويمكن القول أنه كان من الممكن أن يؤلف على ماهر الوزارة عقب اقالة وزارة النحاس ، ولا سيما وأنه كان متمتعا بثقة الملك ، ولكن على ماهر لم يحاول أن يرشح نفسه فى هذه الآونة ، فقد كان يخشى أن يعقب اقالة النحاس حوادث اضطراب فى حالة الأمن بسبب فرق القمصان الزرقاء ، والدليل على ذلك أنه قبل اعلان مرسوم اقالة وزارة النحاس بيومين اتصل على ماهر بوكيل وزارة الداخلية وحكمدار البوليس ومدير الأمن العام واتفق معهم على أن يكونوا مستعدين للطوارىء بمجرد اعلان مرسوم اقالة النحاس ، وقد

استجاب رجال الادارة لهذا الطلب واستعدوا لكل شيء ، وعند ذلك تم اذاعة مرسوم الاقالة والى جواره مرسوم تأليف الوزارة الجديدة ٠

وان دل هذا الموقف على شيء فانما يدل على أن علي ماهر كان يخشى وقوع فتن عقب اقالة الوزارة الوفدية ومن أجل ذلك أحجم عن تولي الوزارة في هذه المرحلة المضطربة حيث كان الوفد مازال لديه بقية من القوة والأحزاب الأخرى تطمع في الوصول الى كراسي الوزارة ، ولذا آثر الانتظار مؤقتا لتحقيق أمله في الوصول الى رئاسة الوزارة ٠ ورسم علي ماهر سياسته الجديدة على أساس ضرب الوفد بوزارة تضم فيها كل زؤساء الوزارات الذين سبق لهم تولي الحكومة والذين يرأسون الأحزاب ، فيحطم بذلك الوفد عن طريقهم وينهك الوفد قواهم بمحاربته وبعد حين سرعان ما يسقط الطرفان صرعى فلا يكون هناك سوى علي ماهر ليدعى للحكم بغير منازع . وقد أيد علي ماهر في هذه الخطة جماعة مصر الفتاة ٠

ولم يترك علي ماهر وزارة محمد محمود الجديدة لتقوم بتنفيذ برنامجها في الحكم ، بل دخل في صراع طويل مع رئيس الحكومة وشجع جماعة مصر الفتاة على

الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها وزارة تتصف بالخمول وعدم النشاط . وقد أكدت جريدة مصر الفتاة أن الوزارة القادمة ستكون برئاسة على ماهر وأنها ستكون وزارة قومية لها برنامج قوى تشرع فى تنفيذه فورا .

وأمام تدهور صحة محمد محمود وعدم قدرته على العمل قدم استقالة وزارته فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ الى الملك ، وبذلك انفسح الطريق أمام على ماهر لكى يؤلف الوزارة التى طالما سعى للوصول اليها .

على ماهر فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء

شغل على ماهر عدة مناصب وزارية مختلفة خلال الانقلابات الدستورية الثلاثة التى وقعت فى سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ثم رأس الوزارة المصرية لعدة مرات أخرى ، ويظهر نشاطه فى العمل التنفيذى من خلال دراسة موقعه فى السلطة وزيرا ورئيسا للوزراء ٠

على ماهر وزيرا للمعارف العمومية (١٣ مارس ١٩٢٥ ـ ٧ يونيه ١٩٢٦) :

تولى على ماهر وزارة المعارف فى ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ وكانت آثار الاحتلال البريطانى مازالت جاثمة على صدر التعليم المصرى ، على الرغم من صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ الذى شعر مشرعوه بأن الحياة السليمة لا تتحقق الا بنشر التعليم ٠ وقد بدأت خطوات وئيدة

فى مجـال التعليم ولكنها كانت تتسم بالجزئية وعدم الشمول .

وعندما عين على ماهر وزيرا للمعارف قلب البرامج التعليمية رأسا على عقب اعتقادا منه بأن درجات التعليم يغذى بعضها بعضا ، ولهذا فضل العمل على اصـلاحها دفعة واحدة .

وقد سار على ماهر فى طريقه حتى آتم برنامجه ، فبعد أسبوع من توليه الوزارة أصـدر قرارا وزاريا لبحث نظام مراخل التعليم وخطط الدراسـة المناسبة والمناهج التفعيلية لهذه الخطط وأوكل هذه المهمـة الى ثلاث لجان للتعليم الابتدائى والثانوى وتعليم البنات . على أن تجتمع مقدما اللجان الثلاث فى لجنة عامة واحدة تحت رئاسـته لبحث المبادىء الأسـاسية وعـلى الأخص المسائل الآتية :

١ ــ رياض الأطفال

٢ ــ التعليم الابتدائى

٣ ــ التعليم الثانوى

٤ ــ اللغات الأجنبية

٥ ــ وسائل التربيةالاستقلالية والوطنيةوالخلقية .

وبعد تقرير المبادىء الأساسية تجتمع اللجان الثلاث لوضع خطط الدراسة على أن تجتمع اللجنة العامة بعد انتهاء أعمال اللجان الثلاث للنظر فى المشروعات المقدمة ، وبعد اقرار خطط الدراسة تؤلف لجان توعية لوضع المناهج المفصلة لهذه الخطط فى كل نوع من أنواع التعليم وفى كل مادة من مواده .

وقد عقدت اللجنة العامة التى ألفت لتنقيح نظام التعليم العام ومناهجه فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ أول اجتماع برئاسة على ماهر وتحدث فى هذا الاجتماع حول المبادىء العامة لاصلاح التعليم وعن سعيه لجعل تعليم البنات فى مستوى تعليم الصبيان مع المثابرة على التوسع فى المواد الخاصة بالنساء حتى باستبدال مناهج جديدة بالمناهج القديمة الناقصة ، مع تنظيم الادارة المركزية حتى تكون قادرة على تنفيذ سياسة الاصلاح والاهتمام بايفاد البعوث الى أوربا وأمريكا مع تشجيع حركة الترجمة والعناية بدور الكتب والاستفادة بخبرات وأبحاث رجال التعليم .

وانكبت هذه اللجان الثلاث على العمل ، وفى أقل من أربعة أشهر انتهت من آداء عملها بحيث نشرت القوانين واللوائح الجديدة الخاصة بنهضة التعليم فى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، ولعل الفضل في سرعة انجاز هذه القوانين يرجع الى على ماهر لما تمتع به من همة ونشاط وحزم ، وتناوله برامج التعليم فى فرنسا وانجلترا وبلجيكا وغيرها بالدراسة والتمحيص والافادة منها فى نفس الوقت ٠

ولم يقتصر على ماهر على التعليم النظرى فحسب ، بل امتد الى التعليم الفني ، ولكن خطواته فى هذا الميدان كانت بطيئة ، ولعل القصور فى التعليم الفنى راجع الى أن اللجان التى اختصت بتطوير التعليم كانت مقصورة على التعليم النظرى فقط ، ولم يكن بين اعضائها أحد من المختصين بشئون التعليم الفنى ٠

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى الجامعة المصرية فاستكمل خطوات الوزارة السابقة فى ضم الجامعة الأهلية الى وزارة المعارف ، وقد عول على الاستعانة بطائفة من أساتذة الغرب الذين خبروا نظم الجامعات ووقفوا على أسرارها ٠

وبعد أن انتهى وزير المعارف واللجان المختصة بتطوير التعليم من اعداد الخطة ، كان عليه أن يسير فى أحد طريقين عند التنفيذ ، أحدهما اصطناع التمهل

والأناة والحذر والحيطة ، واما آن يمضي في التنفيذ بسرعة كما فعل في حالة التشريع ، ولكن آثر وزير المعارف الطريق الثاني ، وسعى لدى مجلس الوزراء فاعتمد مبلغ ٦٦٤و٠٩١و٢ جنيه لميزانية عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ، وقد زادت ميزانية وزارة المعارف هذا العام بما يقرب الضعف عن ميزانية عام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ، التي بلغت ٤٢٩و٥١٨و١ جنيه وترجع هذه الزيادة الى تنفيذ برنامج وزير المعارف ، فقد قرر التوسع في التعليم الالزامي وهو نظام جديد من أساسه ويحتاج الى مصروفات كثيرة ، بالاضافة الى ادخال اللغة الفرنسية وتعليم الموسيقى والتصوير والرسم والتعليم بالسينما والأعمال اليدوية ، وتشجيع حركة ترجمة الكتب والتأليف وانشاء مكتبتي كلية الآداب وكلية العلوم وانشاء مدرسة طب الأسنان وبناء مدرسة ثانوية لتحضير البنات لشهادتي الكفاءة والبكالوريا وانشاء أربع مدارس ابتدائية للبنات في القطر وانشاء مدرسة روضة الأطفال وزيادة سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية الى خمس سنوات بدلا من أربع وكذلك الثانوية حتى يتمكن الطلاب من دراسة المواد المتعددة دراسة دقيقة .

وللأسف فان اصلاحات على ماهر قوبلت بالجحود والنكران من جانب مجلس النواب ذى الأغلبية الوفدية سنة ١٩٢٦ ، فقد شكل لجنة برلمانية للتحقيق معه فيما أقدم عليه من أعمال فى وزارة المعارف ٠

وهذا البرنامج لم يكن يعوزه سوى التأنى وعدم السرعة فى التنفيذ ولعل سرعة على ماهر فى التطبيق ترجع الى فهمه لمجريات الأمور السياسية فى مصر ، فهو يدرك أن عمر الوزارات قصير وأن آراء الوزراء لاتتفق فهم أقرب الى التحارب والتخاصم منهم الى التعاون وهذا الخلاف يهدم مابناه السلف أو يهمله ومن هنا كان تعجله لأمر الاصلاح ٠

على ماهر وزيرا للمالية (٢٥ يونيه ١٩٢٨ ـ ٢ أكتوبر ١٩٢٩) :

عندما تولى على ماهر وزارة المالية امتد نشاطه ليشمل نواحى العمل فيها جميعا ، فبادر بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ وتقرر فيها مصروفات الدولة بمبلغ (٠٥٢و١٧٠و٤٠ جنيه مصرى)، فى حين قدرت ايرادات الدولة بمبلغ (٠٠٠و٥٣٢و٣٧ جنيه مصرى) على أن يؤخذ الفرق بين الايرادات

والمصروفات وقدره (٢٫٦٣٨و٠٥٢ ج م) من المال الاحتياطى ،لسد العجز بين الايرادات والمصروفات الناتج معظمه عن شروع الدولة فى تنفيذ أشغال عمومية خصوصا فى مجال الرى ٠

وحرصا من على ماهر على إتخاذ قرارات سليمة فيما يختص بالشئون الاقتصادية والمالية نظرا لكثرتها ، أصدر قرارا وزاريا رقم «٥٧» لسنة ١٩٢٨ بتأليف لجنة فنية بوزارة المالية لبحث هذه المسائل تمهيدا لأن ترفع هذه الأبحاث اليه ٠

واتخذ على ماهر قرارين هامين بهدف تحسين الشئون الزراعية وتوفير المال اللازم للطبقات الزراعية الفقيرة والمتوسطة للقيام بحاجاتهم الزراعية ، فالقرار الأول خاص « بانشاء احتياطى زراعى » ، أما القرار الثانى فهو خاص « بنظام تسليف صغار الملاك والمزارعين وقد حددت سعر الفائدة لهم بنسبة ٥٪ بينما خفضت الى نسبة ٣٪ على السلفيات الممنوحة للجمعيات التعاونية لاقراضها لأعضائها بحيث لا تزيد نسبة الفائدة فى حالة الاقراض من الجمعية لأعضائها عن ٤٪ ، ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية الفلاح الصغير من جشع المرابين والبنوك العقارية ، فضلا عن تنشيط

الجمعيات التعاونية ونشرها فى القطر وزيادة أعضائها بتخفيض سعر الفائدة بالنسبة لها الى ٣٪ فقط » ٠

وقد اهتم على ماهر بمسألة القطن ، ونظرا لعدم توفر كل الشروط اللازمة لحسن سير الأعمال فى لوائح البورصات ، فقد قرر تأليف لجنة خاصة لمراجعة وتعديل نظم البورصات المختلفة للأقطان والأوراق المالية٠ وقد أنشأ على ماهر مكتبا للقطن مهمته الأولى استجماع المعلومات المختلفة الخاصة بالقطن ٠

وأدرك على ماهر أهمية «مصلحة التجارة والصناعة» فقرر النهوض بها بعد أن تبين له عجزها عن القيام بمهامها لعدم وجود ادارة فعالة للقيام بعمل المباحث الصناعية والتجارية بغية ايجاد صناعات أهلية غير موجودة وترقية الموجود منها ، ولذا رفع ميزانية هذه المصلحة الى (١٩٠و٠٠٠ ج م) لتنظيم المصلحة من جديد من أجل تقديم المساعدة للمصانع والغرف التجارية ، وفى نفس الوقت تكون نواة لوزارة خاصة فى المستقبل ٠

ورغبة فى تشجيع الصناع المصريين على توسيع أعمالها ولتمكين هذه المصنوعات من مزاحمة مثيلاتها فى الأسواق الخارجية أعفى على ماهر الكثير من صادرات

مصر الى الخارج من رسوم التصدير ورسوم الرصيف على أن يسرى هذا الاعفاء على المصنوعات المصرية سـواء أكانت مصـنوعة من خامات تنتجهـا البلاد أم خامات تستوردها •

وحول سياسة فرض الضرائب أعلن على ماهر أنه ليس من أنصار فرض الضرائب الفادحة ، ولهذا فاذا قررت ضرائب فستكون خفيفة الغـرض الأصـلى فى تقديرها توزيع الضرائب بالعدل فى البـلاد ، أما عن تطبيقها فلن يتم الا بعد تمام المفاوضات مع الدول ذات الامتيازات فى شأنها • ولعل هذا التصريح يمهد السبيل لالغاء الامتيازات الأجنبية فى النواحى المالية واعطاء الأجانب نوعا من الأمان عن سياسة الوزارة بصدد مسألة الضرائب وفى نفس الوقت حرص على كسب ود كبار الملاك الذى تمثلهم الحكومة بنسبة كبيرة ممن ينتمون الى حزب الأحرار الدستوريين •

عـلى ماهر وزيرا للحقانيـة (١٩ يونيـه ١٩٣٠ ـ ٤ يناير ١٩٣٣) :

تولى على ماهر وزارة المعارف عند تشكيل وزارة اسماعيل صدقى فى ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ ولم يمكث

طويلا في هذه الوزارة اذ أنه نقل الى وزارة الحقانية (العدل) في شهر يوليه ١٩٣٠ عندما أدخل تعديلا وزاريا محدودا في هذه الوزارة .

كان في مقدمة ما فكر فيه على ماهر من أوجه الاصلاح التشريعية بحث مسألة اعادة الاعتبار نظرا لخلو التشريع الجنائي المصرى من النص على أحكام بشأن هذه المسألة . وأسوة بما هو متبع في التشريعات الحديثة برد الاعتبار اما بحكم القانون أو بحكم القضاء فقد آثر على ماهر ادخال اعادة الاعتبار القضائي فقط في التشريع المصرى - وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الاعتبار . وبصدور هذا القانون فقد أزال الغبن الواقع على هؤلاء الأفراد الذين ظلوا لفترة طويلة في جسم المجتمع المصرى أعضاء مشلولة من الوجهة الأدبية ، نظرا لحرمانهم مما لغيرهم من الحقوق السياسية والمدنية ، وفي نفس الوقت أفاد المجتمع باندماج هذه الفئة في المجتمع بعد أن تابوا وحسنت سيرتهم وأقاموا الدليل على ذلك .

وامتدت يد على ماهر الى الأخذ بفئة أخرى تتمثل في « الأحداث المجرمين » حتى يشبوا مواطنين صالحين لاعتقاده أنهم ضحايا التفكك الأسرى والمجتمع ، فتقدم

الى مجلس الوزراء بقانون حول تعديل قانون العقوبات الأهلى بشأن المجرمين الأحداث ٠

وحرصا من على ماهر على صحة تطبيق القانون تقدم لمجلس الوزراء بمذكرة حول استحداث محكمة جديدة للنقض والابرام ، وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بانشاء هذه المحكمة ٠ وأعتقد أن ظهور هذه المحكمة خدم المتقاضين والقانون فى نفس الوقت ، على أساس أن هذه المحكمة توجد على قمة الجهاز القضائى وهى تختص برقابة صحة تطبيق القانون دون التعرض للمسائل التى تعتبر من قبيل الوقائع ، وتقوم أيضا بدور هام فى مجال توحيد واستخلاص القواعد القضائية ، وكان انشاء هذه المحكمة يشكل بداية طيبة لتنمية استقلال القضاء المصرى ٠

وامتدت يد على ماهر الاصلاحية الى المحاكم الشرعية ، فقد قدم لائحة جديدة بدلا من اللائحة القديمة والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى فى ٢٧ مايو ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها ، واستهدف على ماهر من وراء تغيير هذه اللائحة ازالة أسباب الشكوى العديدة من المتقاضين ٠

وشمل على ماهر بعنايته أيضا «المجالس الحسبية» ، فأصدر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ـ عندما كان وزيرا للحقانية بالنيابة ـ مرسوما بقانون خاص بترتيب المجالس الحسبية ٠

ولم يقتصر على ماهر فى اصلاحاته الناحية التشريعية فحسب ، بل امتد ليشمل مهنة المحامين للارتفاع بمستواها ، فقد درس ما اتخذته نقابة المحامين ومحكمة الاستئناف حول تعديل بعض المواد من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلفة وقام بادخال بعض التعديلات عليها تمهيدا لصدور قانون بها، وكانت هذه التعديلات تناسب الحاجة الحقيقية التى يقتضيها تطور الأحوال الطبيعية فى النقابة ٠

وفى نفس الوقت اهتم على ماهر برجال القضاء ، فجعل الترقيات والتنقلات بين القضاء والنيابة على نظام يتسم بالعدل ولا محل فيه للشكوى ، وحرص على المحافظة على كرامة القضاة واستقلالهم ٠

على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والداخلية (٣٠ يناير ١٩٣٦ ـ ٩ مايو ١٩٣٦) :

كلف الملك فؤاد على ماهـر بتشـكيل الوزارة فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، فألف الأخير الوزارة من سبعة وزراء من الشخصيات المستقلة وتولى هو مهام وزارتى الخارجية والداخلية الى جانب رئاسته للوزارة • وعقب تشكيل الوزارة بادر على ماهـر بتصـفية بعض المشاكل التى تركتها الوزارة السابقة ، ووجه عناية خاصة الى مسألة الطلبة ، ووثق علاقته بالصحافة ورجالها وسهل مهمة حصولهم على الأخبار اليومية • ولعل هذه الاجراءات الأولية التى اتخـذها ترجع الى العمل على بث النظـام والأمن بمعاهد التعليم وتدعيم الثقة بينه وبين رجال الصحافة لأنها المنبر المعبر عن أعمال الوزارة

وبدأ على ماهـر فى تمهيد الطـريق للمباحثات المصرية ـ البريطانية وحرص على أن يكون هذا الطريق معبدا أمام المفاوض المصرى ، فاتصل بالمندوب السامى لمناقشته فى حـذف عبـارة التهديد التى انطوت على تغيير علاقة انجلترا بمصر اذا فشلت المفـاوضات فى ابرام معـاهدة بين البلـدين • ولقـد اتفق على ماهر ومايلز على أنه فى حالة افتراض فشل المفاوضات فان

العلاقات المصرية البريطانية لن تؤثر على ما بين البلدين من علاقات طيبة • وعندما اعترض الانجليز على وجود الدكتور أحمد ماهر في وفد المفاوضات ونظرا لحساسية هذا الموضوع لكون أحمد ماهر شقيق رئيس الوزراء وعد مايلز لامبسون على ماهر باستشارة حكومته ، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن موافقة الحكومة البريطانية على وجود أحمد ماهر ضمن وفد المفاوضين المصريين • واستطاع على ماهر بعد ذلك أن يوفق بين مختلف زعماء الأحزاب والمستقلين في تحديد عدد أعضاء كل حزب في هيئة المفاوضين ونجح في تشكيل هيئة المفاوضين المصريين من ثلاثة عشر عضوا يمثلون الأحزاب ــ ماعدا الحزب الوطني ــ والمستقلين برئاسة مصطفى النحاس • واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المفاوضين باعتبارهم مندوبين فوق العادة لكي يكتسبوا الصفة الرسمية •

وعنى على ماهر بتحسين جو العلاقات المصرية ــ الايطالية بحذر وبدون اغضاب ايطاليا التى كانت في صراع مع الحبشة وكان يود أن يكسب جانبها حماية لحدودنا الغربية وحفاظا على وصول مياه النيل الى مصر ، وفى نفس الوقت توخى عدم اثارة الجانب

البريطانى الذى لم تبرم معه معاهدة بعد تحدد طبيعة العلاقة بين مصر وانجلترا ٠

وكما عنى على ماهر بتسوية العلاقات المصرية ــ الايطالية ، فقد وجه عناية خاصة الى اعادة العلاقات المصرية ــ السعودية الى حالتها الطبيعية بعد أن أصيبت بجفاء سياسى منذ سنة ١٩٢٦ ، ولقد أقدم على ماهر على معالجة هذه المشكلة الشائكة وأظهر من تلقاء نفسه رغبة أكيدة فى تسوية المسائل المعلقة بين البلدين فاتصل بالحكومة السعودية التى لبت هذا الطلب وأوفدت الى مصر فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ليبدأ المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة ٠ ولقد بدأت المفاوضات بين البلدين فى ٢٠ أبريل ١٩٣٦ ، ومثل الجانب السعودى فؤاد حمزة ومثل الجانب المصرى على ماهر ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة بين البلدين فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ٠ وفى ٨ مايو ١٩٣٦ تم التصديق على المعاهدة من الطرفين ونشرت فى البلدين فى آن واحد ٠ وهكذا استطاع على ماهر ــ رغم كثرة مسئولياته وضيق وقته ــ أن يعيد العلاقات الودية بين مصر والسعودية بعد فترة من الجفاء ناهزت التسع سنوات ٠

لم يقتصر نشاط على ماهر في الوزارة على تشكيل وفد للمفاوضات واجراء الانتخابات فحسب ، بل أقدم على حل المسائل الخارجية المعلقة التى طـال الأمد على بعضها كما سبق تنـاوله وعكف فى نفس الوقت على اصلاحات داخلية ، فأخذ يعمل على استكمال الخطوات الاصـلاحية التى بدأها وهـو وزير وقد اهتم بتنظيم القضاء والبوليس تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية ، فسـعى الى توحيـد التشريع الذى يطبق فى المحـاكم الأهلية والمحاكم المختلطة ، فألف فى أول مارس سـنة ١٩٣٦ لجنتين احداهما كلفت بتعديل القانونين المدنى والتجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية فى مدى عامين على الأكثر ، واللجنة الثـانية للقيام بمثل ذلك العمل بالنسبة لقانونى العقوبات وتحقيق الجنايات فى مدى عام . ورأى على ماهر بالاتفاق مع وزير الحقانية تنظيم استقلال القضاء وجعل أمور القضاة من شأنهم ، فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة ايضاحية حول انشاء مجلس القضاء الأعلى وصدر مرسوم بقانون بالموافقة على انشاء هذا المجلس فى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٦ .

وتقدم على ماهر بمشروع حـول شروط توظيف الأجانب وقد حدد فيه عـدم اسـناد آية وظيفة مدنية

كانت أو عسكرية الى أجنبى الا فى الحالات الاستثنائية التى تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لاتتوفر فى مصرى على ألا يظل الأجنبى فى الوظيفة أكثر من خمس سنوات وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع فى ٤ مايو ١٩٣٦ ٠

واهتم على ماهر بالبوليس فسعى الى الارتفاع بمستوى الادارة المصرية بالحد من السلطة المركزية ، فأصدر قرارا بصفته وزيرا للداخلية بتوسيع سلطات المديرين دون الرجوع الى وزارة الداخلية فى المسائل الصغيرة على أن يتحملوا مسئولية أعمالهم ٠

ووجه على ماهر عنايته أيضا لاصلاح مدرسة البوليس التى تخرج «الكونستبلات» ودعمها بكافة اللوازم لتخريج أربعمائة شاب كل عام لسد احتياجات الدولة من رجال البوليس المتعلمين الذين يتحلون بالأخلاق والأمانة ليضمن معاملة الجمهور معاملة طيبة ٠ وفى مجال التعليم رأى على ماهر استحداث نمط جديد للتعليم على منوال المدارس الانجليزية العامة ليجذب أبناء الأغنياء لكى يشبوا على الثقافة المصرية بدلا من ارسالهم الى الخارج من أجل ذلك تقدم الى مجلس الوزراء

بمذكرة ايضاحية لانشاء معهد جديد للتعليم باسم «معهد فاروق» ٠

وقد أيد على ماهر وزير المعارف (محمد على علوبه) فى انشاء المجلس الأعلى للتعليم لتنظيم شتى أمور التعليم والاهتمام بشئون القائمين على التعليم ٠

وقد اهتم على ماهر بالشئون القروية فأنشأ وظيفة وكيل الداخلية للقرى وأنشأ مجلسا للمرافق القروية مثلت فيه كافة الجهات المهتمة بالشئون القروية ٠ أما الشئون الصحية فكانت تختص بها مصلحة تابعة لوزارة الداخلية ثم تدرجت الى أن صارت احدى وكالاتها ، الى أن تولى على ماهر الحكم فتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة حول انشاء وزارة الصحة ، وبعد الموافقة على انشاء هذه الوزارة الجديدة عهد بأمورها الى الدكتور محمد شاهين ٠ ورأى على ماهر منعا للاضطراب فى الاصلاح الاجتماعى انشاء «مجلس أعلى للاصلاح الاجتماعى» حتى تكون سياسته ثابتة وغير خاضعة لعوامل التغيير والتبدل التى تطرأ بتغير الحكومات ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٧ أبريل عام ١٩٣٦ على انشاء هذا المجلس ٠

واهتم على ماهر بالصحافة والصحفيين فأصدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات بحيث جاء موافقا لرغبات الصحفيين ، وأصدر مرسوما آخر يقضي بمعاملة الصحفيين المحكوم عليهم في جرائم الصحافة معاملة انسانية في السجن ولايعاملون كالمجرمين . وقد استجاب على ماهر لطلب الصحفيين بانشاء «جمعية الصحافة» في ٢٠ ابريل ١٩٣٦ .

وعقب وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ نادى بفاروق ملكا على مصر وقال كلمته المشهورة «مات الملك فليحيا الملك» . وقدم على ماهر موعد الانتخابات البرلمانية وأجراها بنزاهة تامة وتم الاتفاق بينه وبين زعماء الجبهة المصرية على اختيار الأوصياء وتم اعلان هذا الاختيار في مؤتمر للبرلمان في ٨ مايو ١٩٣٦ . وعقب ذلك قدم استقالته في ٩ مايو سنة ١٩٣٦ بعد أن أدى عمله بأمانة ، والتزم بالخط القومي فيما أقدم عليه من أعمال في المجال الداخلي وفي مجال السياسة الخارجية ، ولكن العجيب أن أغلب مشروعاته الاصلاحية في المجال الداخلي سقطت باستقالة الوزارة كأنها متضامنة معه ، ويمكن القول أن الغاء هذه المشروعات على يد حكومة الوفد كان دافعا حزبيا بحتا وان دل ذلك

على شيء فانما يدل على ضيق النظر والنظرة الحزبية القاصرة للوفد ٠

على ماهر رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية (١٨/٨/١٩٣٩ ـ ٢٧/٦/١٩٤٠) :

كلف الملك فاروق على ماهر بتشكيل الوزارة فى ١٨ آغسطس ١٩٣٩ ، وآلف على ماهر وزارته من آربعة عشر وزيرا من المستقلين والسعديين وتولى الى جانب رئاسته للوزارة كلا من وزارتى الداخلية والخارجية ٠

بقيام الحرب العالمية الثانية بدآت معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا تدخل لأول مرة مرحلة التطبيق العملى ، وكان على وزارة على ماهر آن تتولى هذه المهمة، ولقد طلب السفير البريطانى من على ماهر اعلان حالة الطوارىء وقد لبى الأخير هذا الطلب فآعلن حالة الطوارىء وفرض الأحكام العرفية وعين نفسه حاكما عسكريا فى آول سبتمبر ٠ ولقد آعطى على ماهر عشية اندلاع الحرب الجانب البريطانى كل ماطلبه تقريبا فيما عدا اعلان الحرب على آلمانيا وتعيين حكام عسكريين بريطانيين يطبقون القانون العسكرى البريطانى على مديريات ومحافظات مصر ٠

أما عن موقف على ماهر من دخول مصر الحرب العالمية الثانية فالمصادر العربية والانجليزية توضح أن على ماهر لم يتبن سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» غداة نشوب الحرب الثانية ، بل كان من أنصار دخول الحرب الى جانب بريطانيا ، ولعله فى هذا الموقف كان معتقدا بانتصار انجلترا وحلفائها على دول المحور ، يضاف الى ذلك الموقف الشعبى الميال الى نصرة الديمقراطيات فى بداية الحرب ، ولكن لم يلبث هذا الموقف أن تبدل بعد اقتناعه بوجهة نظر عبد الرحمن عزام بعدم دخول الحرب الا فى حالة حصول مصر على مكاسب من وراء اعلان الحرب وأمام رفض الجانب البريطانى الالتزام بأى وعد للحكومة المصرية حول تحقيق بقية آمانيها تمسك على ماهر بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . وقد سكتت الحكومة البريطانية على موقف على ماهر أملا فى أن يتغير بتغير الموقف العسكرى لصالح دول الحلفاء ضد دول المحور يضاف الى ذلك خشية الجانب البريطانى من التدخل باقالة الوزارة وخطورة هذا العمل لحساسية الموقف الحربى وتبنى الرأى العام سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، فضلا عن تأييد الملك لهذه السياسة ، ولقد آثر السفير البريطانى ترك الأمور بيد على ماهر حتى تحين الفرصة؛ لأن تعم

الشكوى منه وأن يعبث بأحكام الدستور وعند ذلك يجد المبرر للتدخل لاقالته • ولم يكد يمر شهر سبتمبر حتى رفع السفير عقيرته بالشكوى الى وزير خارجيته من على ماهر ، واتهمه باتباع سياسة ذات وجهين فهو على اتصال بالانجليز وفى نفس الوقت على اتصالات ودية بكل من ايطاليا وألمانيا واستمرار نفوذه وسيطرته على الملك فاروق ، فضلا عن مسئوليته فى نمو التيار الموالى للألمان فى الأوساط الارستقراطية والسراى ، يضاف الى ذلك تخلصه من العناصر المخلصة للانجليز كأمين عثمان الذى أحاله الى المعاش ، وقد أوضح لامبسون لهاليفاكس أن بقاء على ماهر سيؤدى الى ضعف مركز انجلترا فى مصر ولذا يجب التخلص منه ان عاجلا أو آجلا •

وعلى الرغم من أن مصر أصبحت من الناحية الواقعية فى حالة حرب ولم ينقصها الا الاعلان الرسمى فان السفير لم يكف عن المطالبة بطرد على ماهر لأنه فوت عليه فرصة دخول مصر الحرب ، وقد كان دخول مصر الحرب رسميا بمثابة دفعة أدبية كبيرة مشجعة لباقى الدول المترددة فى الشرق الأوسط بدخول الحرب الى جانب الحلفاء ، أما عن اتهام السفير لعلى ماهر بأنه ذو

ميول محورية ، فانه قول مجاف للحقيقة تماما وأعتقد أن السفير البريطانى سعى الى التقليل من شأن بعض الوطنيين المصريين بالقاء تهمة المحورية عليهم لأن آراءهم الوطنية كانت تتعارض مع مصالح بلده هذا من ناحية ، أما عن علاقة على ماهر الطيبة بكل من ألمانيا وايطاليا فكانت سياسة حكيمة تهدف الى اقامة علاقات متوازنة مع كافة دول العالم واظهار مصر بمظهر الدولة المستقلة فى سياستها عن انجلترا ، أما عن مسئولية على ماهر عن نمو الروح الموالية للمحور فى الأوساط المصرية فقول تعوزه الدقة لأن كافة المصادر المعاصرة لهذه الفترة تؤكد اعجاب المصريين والسراى بالعسكرية والانتصارات الالمانية كنوع من الشماتة فى عدوة مصر انجلترا ولم يكن بدافع استبدال احتلال انجلترا باحتلال ألمانى أو ايطالى لمصر وعلى ماهر شأنه فى هذه الفترة شأن بقية المصريين كان يسعى الى تحرير بلاده وبالتالى كان شامتا فى الانجليز الذين اعتدوا على استقلال مصر .

لم ينشغل على ماهر بمسائل الدفاع والسياسة الخارجية فحسب خلال رئاسته للوزارة بل قام بسياسة اصلاحية فى الداخل كما وعد بذلك فى خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ، وحرص

على ماهر لنجاح برنامجه الاصلاحى أن يكون مستمدا من روح الاسلام ، فضلا عن اختياره لوزراء أكفاء في تخصصاتهم الفنية وممن عرفوا بالسمعة الطيبة ، وسعى الى الالتزام بالخط القومى في معاملته مع الأحزاب السياسية والمستقلين لضمان تأييدها له أو تحييدها بعدم محاربته ، وفى نفس الوقت انتهج خطة الاتصال بالشعب عن طريق الزيارات الميدانية للأقاليم لدراسة المشاكل على الطبيعة .

وبدأ على ماهر تنفيذ سياسته الاصلاحية بانشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، ويعد انشاء هذه الوزارة خطوة هامة لدراسة المسألة الاجتماعية التى أسقطت من برامج الأحزاب المصرية خلال هذه الفترة والنهوض بأحوال العامل والفلاح والقرية والمدينة .

وأصدر على ماهر قرارا بتحريم تقديم الخمور فى الحفلات الرسمية ، وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى . وحرصا من على ماهر على الاقتصاد فى الكماليات وأبهة المناصب قرر مجلس الوزراء تخفيض مرتب الوزير الى ٢٠٠٠ جنيه سنويا بدلا من ٣٠٠٠ جنيه ، وتخفيض بابى المصروفات النثرية والتأثيث الى النصف وبلغت جملة التخفيض فى

جميع الوزارات والمصالح مبلغ خمسين ألف جنيه .

وبناء على اقتراح من على ماهر وافق مجلس الوزراء على مرسوم خاص بانشاء «مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث» نعرض الربط بين المصالح الحكومية والهيئات الخاصة التى تقوم بالبحوث العلمية فى شتى المجالات ، ويعد انشاء هذا المجلس خطوة سليمة فى النهوض بالشئون الزراعية والصناعية وغيرها على أسس سليمة - وقد رأى على ماهر أن انشاء نقابة للصحفيين أفضل من «جمعية الصحفيين» التى اعترفت بها حكومته الأولى سنة ١٩٣٦ على اعتبار أن النقابة أكثر ملاءمة للهيئات التى تتصل بالمصلحة العامة كنقابة المحامين والأطباء ومن أجل ذلك تقدم بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون الخاص بانشاء نقابة للصفيين وقد وافق المجلس على هذا المشروع فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ .

وسعى على ماهر الى الاهتمام بالجيش المصرى ولكنه كان يدرك أن معركته فى هذا المجال خاسرة نظرا لأن بريطانيا لن تسمح بوصول الجيش الى مراتب القوة التى تهدد وجودها ، ونبعت فلسفة على ماهر وحكومته من هذا المنطلق فى أنه مادام من الصعب محاربة بريطانيا

في شئون الجيش المصرى فلتحارب في مجالات لاتملك السيطرة عليه ، ومن هنا نبعت فكرة انشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع شعبى لتنمية قدرات مصر دون أن يكون لبريطانيا عليها سيطرة فكانت فكرة انشــاء «الجيش المرابط» عبارة عن رد فعل لحرمان بريطانيا لمصر من انشاء جيش قوى . فتقدم على ماهر بمذكرة الى مجلس الوزراء بشأن انشاء «قوات مرابطة» وبمقتضى ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسـنة ١٩٣٩ بانشاء قوات مرابطة ، ولم تقتصر خطــة على ماهر في اقامة التنظيمات العسكرية التى لاتخضع للجيش مثل فكرة الجيش المرابط ، بل أصدر آمرا لكل المدارس لتعليم الطلاب التدريب العسكرى ، وفي ١٦ ينــاير ١٩٤٠ أصدر على ماهر آمرا ملكيا حـول به قواعد التــدريب العسكرى للطلبة في الجامعة الى نظام احتياطى متكامل تحت اسم سلاح تدريب الضباط بهدف توفير مصدر من الضباط للقوات المرابطة .

أما محصول القطن فقــد كان مثــار اهتمام وقلق للمصريين قبيل نشوب الحرب ، نظرا لاضطراب الحــالة الدولية والتخوف من انخفاض أسعاره وسوء تصريفه ، وقد أثبتت الحوادث صدق هذه التوقعات ، ونظرا لخطورة

حالة محصول القطن أعلن على ماهر أمام البرلمان اهتمام الحكومة بمسألة القطن ، ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات لحماية القطن من هبوط أسعاره وضمان تصريفه ٠

وفى ٢٣ يونيه ١٩٤٠ قدم على ماهر استقالته الى الملك ولكنها لم تقبل الا فى ٢٧ يونيه ، وهذه الاستقالة كانت نتيجة طبيعية للضغط البريطاني على الملك بضرورة تغيير وزارة على ماهر ٠ ويعد هذا التدخل البريطانى باخراج على ماهر من الحكم أول تدخل مكشوف واعتداء واضح على سيادة مصر منذ ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وكانت هذه الحادثة (خروج على ماهر من الحكم) بمثابة المقدمات الطبيعية لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

ولم تكتف السلطة البريطانية بابعاد على ماهر عن الحكم بل أصرت على الانتقام منه وشل نشاطه ، فتقدمت للحكومات المصرية بطلب اعتقاله ، وفى الوقت الذى رفضت فيه حكومتا حسن صبرى وحسين سرى اعتقاله وهما حكومتا أقلية لبت هذا الطلب حكومة مصطفى النحاس ذات الأغلبية الوفدية ٠

علی ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والحربية (٢٧ يناير ١٩٥٢ ـ أول مارس ١٩٥٢) :

اتخذ الملك فاروق قرارا باقالة وزارة مصطفى النحاس فى أعقاب اندلاع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وكلف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وألف على ماهر وزارة مستقلة من الفنيين بلغ عدد أعضائها عشرة وزراء وتولى هو مهام وزارتى الخارجية والحربية والبحرية الى جانب رئاسته للوزارة ·

وقد باشر على ماهر عمله فى الوزارة ، فقد سعى الى اعادة الأمن وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتخذ مجموعة من الاجراءات تمثلت فى اصدار مرسوم بتعيينه حاكما عسكريا عاما ، واصدر أمرا بمنع التجول فى القاهرة وضواحيها وفى بندر الجيزة ليلا ، وأمر باغلاق المحال العامة والتجارية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية عدا الصيدليات والمخابز والمطاحن ليلا · وقد أحال بعض الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى المحاكم العسكرية ـ مثل تعطيل المواصلات والقيام بالمظاهرات ··· الخ ·

وكان من نتيجة هذه الاجراءات بالاضافة الى نزول الجيش الى العاصمة يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ أن عاد الأمن

والسكينة الى القاهرة وضواحيها ، وهكذا تم حماية المجتمع من الأشرار والمخربين ٠

وكان فى مقدمة اعمال على ماهر بعد أن استتب الأمن أن قام بتهدئة النفوس التى أضيرت بسبب حريق القاهرة ، فتقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون بتخصيص مبلغ خمسة ملايين من الاحتياطى العام لمساعدة منكوبى حوادث مدينة القاهرة ، وقد درست لجنة الشئون المالية هذا المشروع واقرته على أن يكون هذا المبلغ سلفة يقوم أصحاب المنشآت بعد تشغيلها الى تسديدها ٠

وتخفيفا عن كاهل المواطنين فى ارتفاع الأسعار قرر على ماهر خفض الأسعار بالنسبة للحاجات الأساسية مثل السكر والكيروسين والأقمشة الشعبية وتوفير المواد التموينية ، وقد رحب المواطنون بهذه السياسة الرامية الى محاربة الغلاء ٠

وفى فبراير عام ١٩٥٢ قسم وزارة الشئون البلدية والقروية الى وزارتين احداهما للشئون البلدية وأخرى للشئون القروية ، وترتب على ذلك تعديل الوزارة ٠ وقد صرح على ماهر بأن الهدف من تخصيص

وزارة للشــئون القــروية أن تقوم بتنفيذ المشروعات الخــاصة بالريف بدلا من توزيع هــذه المشروعات بين مختلف الوزارات وماكان يترتب عــلى ذلك مــن كثرة التكاليف وطول وقت التنفيذ ٠

وسعى على ماهــر الى تحقيق أهــداف الوطن فى الجــلاء والوحدة وأدرك بثــاقب بصره أنه قبــل بدء المفاوضات مع الجانب البريطانى لابد من اتخاذ الوسائل الضرورية لمساندة الأمة له ، ولكن هذه المساعى الطيبة من جانبه تحطمت على صخرة الخلافات الحزبية البغيضة، وعلى الرغــم من هــذا الموقف غــير المسئول لزعمــاء الأحزاب ، فان على ماهر لم ييأس واستمر فى خطته فى التعامل مع جميع الأحــزاب حتى يكسب ودها ويتقى شرها ٠

وقد اجتمع على ماهــر بالســفير البريطانى يوم ١٢ فبراير وفاتحه فىايجاد حل للقضية المصرية واجتمع به مرة أخرى وسلمه برنامج المفاوضات ٠ وفى صباح اليوم المحدد لبدء المبــاحثات وجهت ضربة عنيفة لعلى ماهر ، اذ ذكر للدكتــور مصطفى الحفنــاوى أنه كان يعتقد بنجاح المفاوضات لولا أن دس الملك فاروق ضده، وعمل على اســقاطه ، فقد كان على موعد مع الســفير

البريطانى ولم يحضر السفير بحجة أنه مريض ، ولما ثبت لعلى ماهر أن الملك أرسل للسفير رئيس ديوانه الذى أوصاه بالاعتذار وأبلغه أن وزارة جديدة هى التى ستفاوضه ، بادر على ماهر بتقديم استقالة الوزارة فى أول مارس ١٩٥٢ .

على ماهر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

استيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو على أول بيان للضباط الأحرار أذيع بصوت البكباشى أنور السادات من دار الاذاعة المصرية باسم «القائد العام للقوات المسلحة» ، ولقد استقبل الشعب المصرى بيان قائد حركة الجيش اللواء محمد نجيب بالفرح والاعجاب ·

وكان على قادة الحركة أن يواجهوا المسئولية ، وأولها تكليف وزارة لادارة شئون البلاد · واتفق جميع الضباط الأحرار على تعيين على ماهر رئيسا للوزراء ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها أن علاقة على ماهر الوثيقة بالملك فاروق يمكنها أن تسهل نجاح الحركة ، فعلى ماهر هو الذى نادى بالملك فاروق ملكا على مصر فى سنة ١٩٣٦ عقب وفاة والده الملك فؤاد ، وهو الذى حافظ له على حقوقه ، كذلك فان على ماهر كان غير مرتبط بحزب من الأحزاب (مستقل) ، الى جانب

آنه كان سياسيا محنكا ذا خبرة طويلة فى شئون الحكم ومتصفا بالحسم فى انجاز الأمور ، وكانت الحركة أحوج ماتكون الى سياسى ماهر بهذا الشكل لتحقيق مطالبها ، ثم معرفة محمد نجيب اياه شخصيا منذ زمن طويل نظرا لاهتمامهما بموضوع السودان •

على ماهر رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية والحربية والبحرية :

نزولا على رغبة قائد حركة الجيش والضباط الأحرار الذين وقع اختيارهم على على ماهر استقالت وزارة أحمد نجيب الهلالى فى ٢٤ يوليه ١٩٥٢ ، وفى نفس اليوم كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة ، وألف على ماهر الوزارة من عشرة وزراء وتولى هو مهام وزارات الداخلية والخارجية والحربية الى جانب رئاسته للوزارة •

وقدم محمد نجيب يوم ٢٦ يوليو لعلى ماهر انذار الجيش للملك بضرورة توقيع وثيقة التنازل عن العرش قبل الثانية عشر ظهرا ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء • وأبلغ على ماهر الملك بانذار الجيش

شفهيا لقسوة بعض كلماته ، مشفوعا برأيه ونصيحته في النزول عن العرش لابنه أحمد فؤاد الثاني استبقاء للعرش في ذريته ، ولكن الملك قال له أنه ليس جبانا وأن عنده قوات موالية أكثر مما عند الثائرين ، ولكن علي ماهر أوضح له مخاطر تعريض مصر لحرب أهلية لا يعلم مداها الا الله ، وما قد تجلبه على الوطن من ويلات ودمار ، واقتنع الملك دون نقاش طويل ، وهكذا ثبت أن اختيار علي ماهر رئيسا للوزارة في هذه الفترة كان موفقا لصلته القديمة بالملك ولأنه موضع ثقته مما جعل عملية النزول عن العرش تتم في سهولة مطلقة .

وهكذا نجحت حركة الجيش وتنازل الملك عن العرش لولي عهده أحمد فؤاد بناء على نصيحة علي ماهر والسفير الأمريكي الذي وعده بحمايته وأسرته حتى يغادروا مصر . وأعدت الباخرة (المحروسة) ، تمهيدا لرحيل الملك ، وما أن غادر الملك القصر حتى أنزل العلم الملكي وطوي وسلمه قائد الحرس الملكي الى علي ماهر ، الذي قدمه بدوره الى الملك وأديت له التحية العسكرية . وهكذا رحل فاروق عن مصر بصورة كريمة ان دلت على شيء فانما تدل على المعاني والقيم الانسانية النبيلة التي يتمتع بها غالبية الضباط الأحرار وهم بهذا الموقف

عبروا عن روح السماحة التى يتمتع بها الشعب المصرى منذ القدم ٠

وعلى الرغم من قصر عمر وزارة على ماهر الا أنها أصدرت مجموعة من القوانين الهامة ، من ذلك أنها قررت فى جلسة ٢٤ يوليه الغاء مصيف الحكومة فى الاسكندرية ، وأصدر على ماهر أمرا رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الرتب المدنية (كلقب بك ، وباشا ... الخ) ٠ وأصدر مجلس الوزراء بناء على ماعرضه على ماهر مرسوما بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأصول مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات ، وتضمن توقيع العقوبات التى تصل الى درجة العزل من الوظيفة وسقوط العضوية فى أحد مجلسى البرلمان والحرمان من الحقوق الانتخابية بالاضافة الى بقية الأحكام المقررة فى قانون العقوبات ٠

وهدف القانون الى عدم استغلال النفوذ فى الأعمال الاقتصادية وعدم الاهمال محافظة على سلامة الدولة وعدم استخدام أى تصرف بهدف التأثير على القضاء والافتاء أو التدخل فى الانتخابات أو اجراءاتها بهدف التأثير فى نتيجتها ٠

وبعد خروج الملك كان من الصعب أن يتفق على ماهر والضباط الأحرار ، وأمام حرص ومحاولة على ماهر الانفراد بادارة أمور الدولة واستخدام أسلوب المراوغة في عدم تلبية مطالب الضباط ، وقد بلغ الخلاف مداه بينهما عندما عارض على ماهر مشروع قانون الاصلاح الزراعي بتحديد الملكية الزراعية وأخذ يعمل على وأده عند ذلك الحد طلب الضباط منه تقديم استقالته فقدمها في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي نفس اليوم كلف محمد نجيب بتشكيل الوزارة وبذلك انتقل مجلس قيادة الثورة من دور الاشراف الى الحكم .

على ماهر رئيسا للجنة مشروع الدستور (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤) :

استقر رأى أعضاء مجلس قيادة الثورة على الغاء دستور ١٩٢٣ ، ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب بيانا على الشعب أعلن فيه سقوط دستور ١٩٢٣ وأشار الى أن دستورا جديدا سوف تضعه لجنة معينة . واستشعرت الحكومة الحاجة الملحة الى نظام مؤقت للبلاد خلال فترة الانتقال يحدد سلطات الدولة واختصاصات

كل منها وصدر فى هذا الصدد « إعلان دستورى » فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ عهد فيــه بوضع السلطة التنفيذية والتشريعية فى يد مجلس قيادة الثورة لمدة ثلاث سنوات فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ٠ وتحقيقا للوعد الذى قطعه محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، صــدر فى ١٣ ينــاير سنة ١٩٥٣ مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد «يتفق مع أهداف الثورة» ، وقد تشكلت اللجنة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف من بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التى أعدت دســتور ١٩٢٣ هم على مــاهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى ٠

وفى يوم السبت ٢١ فبراير ١٩٥٣ افتتح محمد نجيب أعمال لجنة الدستور ، وبعد هذه الجلسة الافتتاحية عقدت لجنة الدستور اول جلسة عمل لها وتمت عملية الانتخاب فنال على ماهر ٣٨ صوتا من مجموع الأصوات الخمسين ، فأعلن انتخابه رئيسا للجنــة ٠ وقد شكلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوا برئاسة على ماهر لوضع الخطوط الرئيســية لمشروع الدستور الجديد وذلك بالاضافة الى عدة لجان أخرى ٠

وانتخبت لجنة الخطوط الرئيسية لجنة فرعية من خمسة أعضاء هم : الدكتور عبد الرازق السنهوري والدكتور سيد صبرى والدكتور عثمان خليل عثمان وعبد الرحمن الرافعي ومكرم عبيد لبحث نظام الحكم أولا وهل يكون ملكيا أو جمهوريا ، وكان أن رأت هذه اللجنة بالاجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا على أن يستفتى الشعب فى ذلك حتى قبل استفتائه على مشروع الدستور بكامله ، وقد أشارت اللجنة الى مساوىء النظام الملكى عموما وعدم صلاحيته لمصر بالذات ، ووافقت لجنة الخمسين على ذلك فى ٥ مايو ١٩٥٣ ٠ وبذلك أصبح الجو مهيئا لاعلان سقوط النظام الملكى ، فصدر من مجلس قيادة الثورة بيان فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ أعلن فيه سقوط النظام الملكى واعلان الجمهورية وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية بالاضافة الى سلطاته الأخرى ٠

ولكن عندما انتهت لجنة الخمسين من اعداد مشروع الدستور وأقرته فى أغسطس ١٩٥٤ وقدمه على ماهر الى مجلس قيادة الثورة لم يلتفت اليه أحد ولم يعن بدراسته من الناحية النظرية أو الأكاديمية ومن ثم أهمل ٠

وبعد ان أتم على ماهر أعماله فى لجنــة الدســتور وأصبح بعدها بعيدا عن السلطة اتجه بنشاطه الى العمل فى المجال الاجتماعى كعادته دائما عنــدما يخــرج من الحكم · وظل على ماهر يواصل نشاطه الاجتماعى المتنوع لخدمة الوطن حتى وافته المنية فى أغسطس ١٩٦٠ ·

المراجـــع

- د. احمـــد زكريا الشـــلق : حزب الأحرار الدســـتوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ .
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د. رأفت الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدوليـــة ، القاهرة ١٩٧٩ .
- رمزى ميخائيل جيد : الوحدة الوطنيـــة فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٨٠ .
- د. رءوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ ـ ١٩٥٢ ، المجلة التاريخية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ .
- د. زكريا سليمان بيومى : الاخـــوان المسـلمون والجماعات الاسلامية فى الحيـــاة السياسية المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٩ .
- سيد مرعى : أوراق سياسية ، ج ١ ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين : القاهرة ١٩٧٦ .
- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .

- د. عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٦ .

- د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧١ .

- ــــــــــ : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، بيروت ١٩٧٥

- ــــــــــ : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ لسنة ١٩٧٧ .

- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، جـ ٢ ، القاهرة ١٩٥٥ .

- ــــــــــ : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، جـ ٢ ، جـ ٣ القاهرة ١٩٤٧ ، ١٩٥١ .

- د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٦٨ .

- ــــــــــ : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، قسمان ، بيروت ١٩٧٣ .

- ــــــــــ : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .

- ــــــــــ : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٩ .

- ــــــــــ : عبد الناصر وأزمة مارس ، القاهرة ١٩٧٦ .

- د. عبد المنعم الجميعى : الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨ ــ ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ـــــــــــــ : الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية فى مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨١ .
- د. عبد الوهاب بكر : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ ــ ١٩٤٧ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢
- د. على شلبى : مصر الفتـــاة ودورها فى الســياسة المصرية ١٩٣٣ ــ ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٨٢ .
- على ماهر : القانون الدولى العام ، القاهرة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ .
- ـــــــــــــ : جبهة مصر ، القاهرة ١٩٥٢ .
- د. محمد أنيس : حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٢ .
- د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ج ٢ ، القاهرة ١٩٥١ ، ١٩٧٧ .
- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة ١٩٧٥ .
- محمود عزمى : الأيام المائة على هامش التاريخ المصرى الحديث ، عهد وزارة على ماهر باشا (٣٠ يناير الى ٩ مايو ١٩٣٦) ، مكتبة النهضة المصرية .
- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى الأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٢ .

- د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ القاهرة ١٩٧٥ .
- يوسف نحاس : ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقة في ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- Chinol, V. : The Egyptian problem, London, 1920.
- Deeb. M. : Party Politics in Egypt 1919-1939, London 1979.
- Evans, T. (ed) : The Killearn Diaries 1934-1946, London. 1973.
- Holt, P. M. (ed) : Political and Social change in Modern Egypt, London 1968.
- Lloyd, L. : Egypt since Cromer, 2 vols, London 1933-34.
- Lugol. Jean : Egypt and World War II, Cairo, 1945.
- Marlowe J. : Anglo-Egyptian Relations 1800-1956. 2nd ed., London 1965.

Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt, London 1969.

المحتــوى

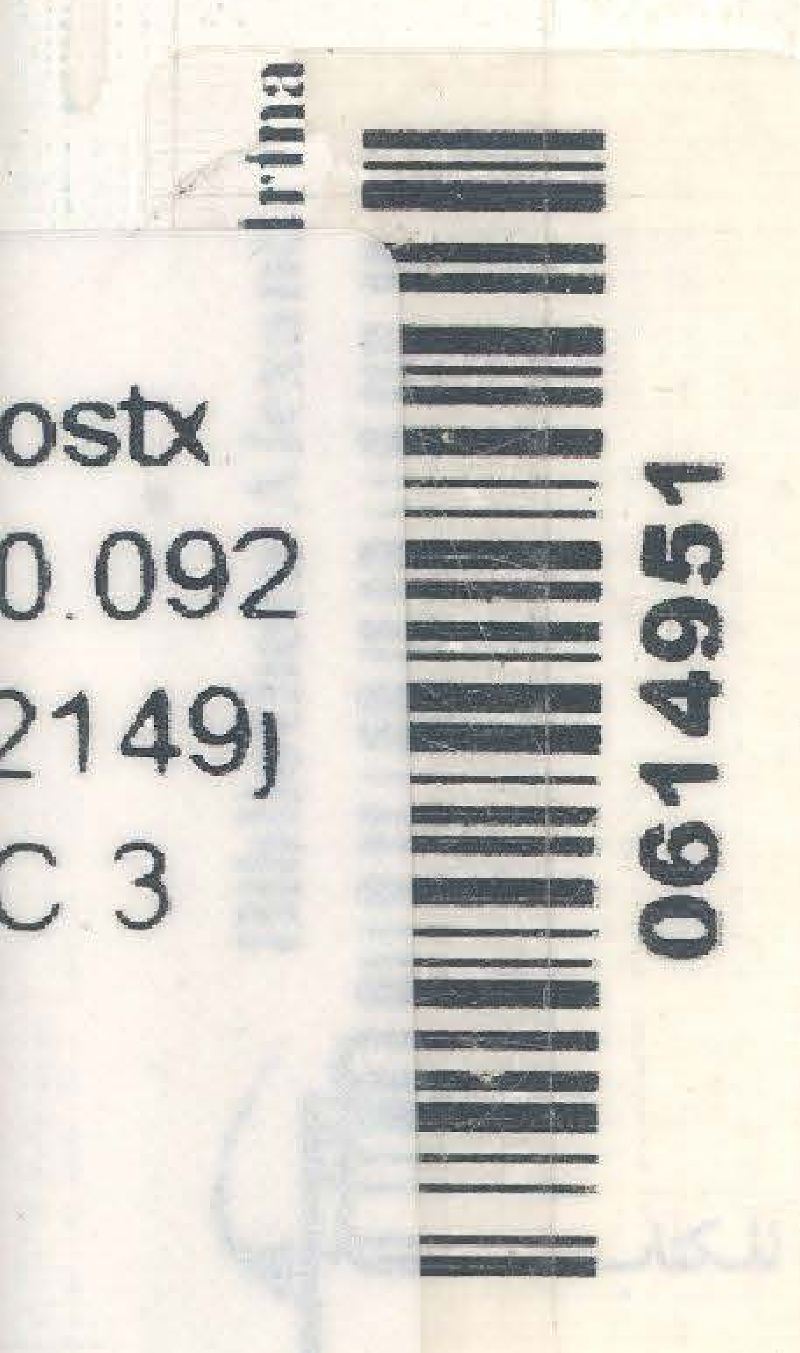
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٢٥٩٩

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ١٣٠٥ ـ ٠

هذا هو الكتاب الثانى فى سلسلة الكتب التاريخية التى تصدر من هيئة الكتاب عن « تاريخ المصريين » وهو عن على ماهر .

ويعتبر على ماهر باشا من أبرز الشخصيات السياسية المصرية ذات النزعة الأوتوقراطية ، التى تركت بصماتها فى الحياة السياسية المصرية فى العهد السابق على ثورة يوليو ، كوزير وكرئيس للوزراء وكرئيس للديوان الملكى .



مطابع الهيئة المصرية العام

٥٠ قرشا